تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٤٢٣٧ | ١٢ صفحة | الخميس ٩ ربيع الأول ١٤٤٦ هـ ١٢ أيلول ٢٠٢٤ م | tishreen.news.sy

مرسوم

الرئيس الأسد يصدر المرسوم التشريعي رقم (٢٦) القاضي بتحديد مهام وعمل عناصر الضابطة الحراجية

تفاصيل على موقع تشرين

ملف تشرين

علاقة ملتبسة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.. تفاصيل بانتظار الحسم على خط مراقبة أداء الحكومة

أليس بالمستغرب أن مجلس الشعب خلال عدة أدوار تشريعية لم يقم بحجب الثقة وهي أحد أقوى أدوات المحاسبة عن أي وزير؟ هل هذا يعني أن أداء الوزراء كان مثالياً، أو أن أداء بعض أعضاء مجلس الشعب كان متواضعاً، أم إن النظام الداخلي لديه من الثغرات ما يجعله غير قادر على التصرف وفق الإستراتيجيات المطلوبة والمبنية على القوانين والتشريعات النابعة من بيئتنا وعاداتنا وروح بلادنا كالكثير من القوانين التي يتم استنساخها من بيئات لا تنطلق من خصوصية بلادنا ويصعب تطبيقها في نهاية المطاف..

فكرة جيدة.. مجلس «حكماء» يقدم الاستشارات لمجلس الشعب وفق ركائز محددة

الدستور السوري أعطى مجلس الشعب دوراً مهماً.. لكنه لم يفعّل!!

أولويات ملحّة أمام مجلس الشعب الجديد.. إعادة صياغة القوانين المالية والنقدية والاجتماعية

على بوّابة الخروج من نمطية سادت فأربكت وأهدرت المال والأعمال والآمال..

أي سياسات ورؤى وآليات عمل يمكن لمجلس الشعب اعتمادها لاستعادة الدور والحضور؟

«الشيطان يكمن في التفاصيل».. بانتظار بلورة منظومة رقابية في مجلس الشعب واضحة المهام والأدوات..

11-10-9-8-7-6-5-4-3-2

منح «الضابطة» الصلاحيات العدلية كاملة.. المرسوم التشريعي ٢٦ خطوة إضافية نحو حماية الثروة الحراجية

12

مليون شجرة وأكثر من ٢٦ ألف طن متوقعة.. تقديرات بتحسن إنتاج محصول الرمان في درعا

الافتتاحية

قبلَ السؤالِ عن الحكومةِ المنتظرةِ

عندما تُدار حلقاتُ البحث عن تجليات دولة المؤسسات، تذهبُ الأنظارُ – أول ما تذهب – إلى مَجلس الشعب أو البرلمان، دون جدلٍ حول التسمية، فهو العلامة الفارقة ذات الدلالة والعمق الذي يستحق وصف "استراتيجي؟ في تنظيم إيقاع بناء الدولة – أيّ دولة.

و لسورية سجلها المشرّف فعلاً، وهي صاحبة الترتيب المتقدم على المستوى العربيّ في توطين مثل هذه المؤسسة "أمّ المؤسسات؟، وهي بالفعل حقيقة يحقُ لأي مواطنٍ سوريّ أن يفاخر بها.

منذ فترة وجيزة بلور الشعب في الجمهورية العربية السورية مؤسسته التشريعية، المؤسسة الأولى صاحبة الريادة والمسؤولية في توليفة ديناميكية الحراك العام، وكم هي بالغة الحساسية ومؤثرة هذه المسؤولية، وهذا ليس إطناباً ولا جرعة دفقٍ وجدانيّ، بل إملاء دستوري واضح وصريح.

بحجم المسؤولية يكون دوماً حجم التعويل، مسؤوليةٌ و تعويلٌ يستحقان كلّ الدقة والتأني في صياغة ميثاق عملٍ جديدٍ لهذه المؤسسة، مرنٍ ورشيقٍ يتيح المواكبة الفاعلة لاستحقاقات كثيرة تترادف في هذه البلاد، بعضها استدراكاً لما فاتَ في ردحٍ من الزمن تحت وطأة الحرب والحصار، وبعضها الآخر من وحي تسارع المتغيرات في هذا العالم، وكلا الحالتين هما تحد لا يقبل الاسترخاء، ليس في مؤسسة بل في الأسرة الواحدة والفرد أيضاً.

و ندرك جميعاً أن إعادة بناء النظام الداخلي لمجلس الشعب، باتت حتميةً تفرضها ديناميكية العمل المفترضة أمام رؤى إعادة بناء البنى عموماً في بلدنا.. وقد كانت الإشارات واضحةً في هذا الصّدد والتي أطلقها السّيد الرئيس بشار الأسد في خطابه أمام المجلس.

ولعل انطلاقة المجلس الجديد في عمله الفاعل، مرتبطةٌ ببلورة نظامه الداخلي، قبل أن تنطلق الحكومة المنتظرة في عملها، لأنه من المفترض أن تقدم بيانها لمجلسٍ معزّزٍ برؤية وإحداثيات أداء وخارطة عمل، هي ما سيحدد العلاقة مع الحكومة بأبعادها كلها.. رقابةً و تصويبٍ ومحاسبةً.

لذا تبدو الصيغة التي سيخرج بها نظام عمل المجلس، هي الحلقة الأولى المطلوب بلورتها والسؤال عنها، حتى قبل أن نسأل عن موعد إعلان التشكيلة الحكومية الجديدة.

وهذه الصيغة "النظام الداخلي؟ تستحق بأهميتها أن تستنفر المؤسسة التشريعية كافة أعضائها، مع خبراءَ مخضرمينَ مشهودٍ لهم، للمساعدة في تعزيز "دستور العمل؟، بما أن المنطلق الصحيح سيفضي إلى نتائج طيبة وليس العكس.

إذا فليَنشغل الخبراءُ والأكاديميون – لاسيما خبراء القانون الدستوري والإداري – بتقديم رؤاهم في هذا الاتجاه، بل وكل خبراء الاقتصاد والتنمية، أكثر من الانشغال بترقب أخبار الحكومة العتيدة، وهو ترقب يدور في فلك الفضول وأحياناً الطموح، وفي كل الأحوال لا تخلو الهواجس من المشروعية، لكن هاجس المؤسسة التشريعية هو الأهمُ بكلّ تأكيد.

رئيس التحرير

علاقة ملتبسة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.. تفاصيل بانتظار الحسم على خط مراقبة أداء الحكومة

■ تشرين- يسرى المصري

أليس بالمستغرب أن مجلس الشعب خلال عدة أدوار تشريعية لم يقم بحجب الثقة وهي أحد أقوى أدوات المحاسبة عن أي وزير؟ هل هذا يعني أن أداء الوزراء كان مثاليا، أوأن أداء بعض أعضاء مجلس الشعب كان متواضعا، أم إن النظام الداخلي لديه من الثغرات ما يجعله غير قادر على التصرف وفق الإستراتيجيات المطلوبة والمبنية على القوانين والتشريعات النابعة من بيئتنا وعاداتنا وروح بلادنا كالكثير من القوانين التي يتم استنساخها من بيئات لا تنطلق من خصوصية بلادنا ويصعب تطبيقها في نهاية المطاف.. وإذا لم تكن هناك محاسبة..فهل هذا يعني أن المساحة المخصصة للمحاسبة تتقلص باستمرار ويعني أن البطاقات الصفراء والحمراء بغير إضاءة أو فاعلية ..

السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية طرح أفكاراً إستراتيجية تخص مجلس الشعب قال :؟مجلسكم هو المؤسسة الأهم لانعكاس أدائها على مؤسسات الدولة كافة، وبذلك على المواطنين عامة، لذا فإن تطوير أنظمته وآليات عمله هو أولوية أولى تستند إليها بقية الأولويات؟.

والسؤال: هل وصلت الرسالة، وما هي الخطوة المنتظرة من مجلس الشعب ، والى متى سيبقى الأداء على استحياء !؟

من يخطئ يحاسب!

يحق لمجلس الشعب حجب الثقة عن الوزارة أو وزير فهو أعلى سلطة تشريعية موجودة في أي بلد وهو الذي يرسم خطوات الحكومة في كل المجالات و من مهامه أيضاً أن يراقب عملها ويحق له حجب الثقة عنها بشكل كامل أو عن بعض الوزراء إن وجد تقصير في أداء أعمالهم.

وعندما يحتكم مجلس الشعب إلى الشعب ويجعل مصلحته هي الغاية والهدف الذي يطمح إليه سيكون من الطبيعي أن من يخطئ يحاسب.

الكلام أصبح في سياق التنفيذ..فالسيد الرئيس الدكتور بشار الأسد تحدث في عدة أدوار تشريعية عن الدور الرقابي وآليات المحاسبة للمجلس.. وهو أهم دور يقوم به على السلطة التنفيذية، موضحاً أن الرقابة لا تبدأ مع التقصير الذي يقوم به المسؤول التنفيذي بل تبدأ بالتخطيط وتكتمل عندما يكون هناك تقصير أو خلل ما وعندما تبدأ السلطة التنفيذية بالتخطيط لا بدّ أن يكون هناك حوار مباشر بينها وبين السلطة التشريعية ويناقش المجلس مع هذه الجهات ويبدأ مع الحكومة حسب الصلاحيات المنوطة به للمحاسبة عندما تقدم البيان الوزاري ولاحقاً يطلب من كل وزير خطته وما هي رؤيته لهذا القطاع المسؤول عنه ثم يأتي بعد ذلك دور المجلس في المتابعة والرقابة ولاحقاً عندما يكون هناك تقصير يكون دور المجلس هو المحاسبة وهنا يتحمل المجلس أمام الناخب وأمام المواطن مسؤولية النقاش ويجب أن يكون عضو المجلس قادراً على النقاش والموافقة على خطة يتحمل مسؤوليتها مع السلطة التنفيذية، وطبعاً هو لا يتحمل مسؤولية التنفيذ، وهذا يتطلب من كلّ عضو ألّا يتحول إلى مجرد قناة بين المواطن ومؤسسات الدولة بل هو حالة تفاعلية قادرة على طرح الأفكار والخطط ومناقشتها أيضاً مع السلطة التنفيذية لنرى إذا كانت هذه الخطة ممكنة وقابلة للتنفيذ أم لا .

> **اللحام: إذا اقتضى الأمر فهناك استجواب لكل من تستدعي الحاجة لسماعه من أعضاء الحكومة ولن يكون لهذا الأمر أي حدٍّ أو قيد إلّا مصلحة الشعب**

فهل ينجح أعضاء المجلس في ممارسة دورهم والمهام التي أنيطت بهم وهل لدى الأعضاء الدراية الكاملة باستخدام هذه الأدوات ؟!!

مساءلة

تختلف العلاقة بين الأعضاء وجمهور الناخبين عن العلاقة بين المواطنين والحكومة، وذلك تبعاً لاختلاف الدور والصلاحيات وطريقة تولي المنصب، وغيرها من العوامل.. حيث إن أساس عمل البرلمانيين هو ؟النيابة عن المواطنين؟ في وضع التشريع، ومراقبة الحكومة، في حين أن الحكومة، تقوم بتنفيذ السياسات التي يقرها البرلمان، وتكون مسؤولة أمامه أولاً من الناحية الدستورية والسياسية، وبالتالي فالأرجح أن تكون علاقتها مع الناخبين غير مباشرة.

ويؤكد الأستاذ جهاد اللحام رئيس المحكمة الدستورية العليا، ورئيس مجلس الشعب السابق، أنه إذا اقتضى الأمر فهناك استجواب لكل من تستدعي الحاجة لسماعه من أعضاء الحكومة ولن يكون لهذا الأمر أي حدٌّ أو قيد إلّا مصلحة الشعب حتى إذا اقتضى الأمر حجب الثقة عن بعض أعضائها انطلاقاً من أن السكوت عن الخطأ أمر لا يبرر إلّا من منطلق التقاعس، كما أنّ المحاسبة ستكون ضمن أسس موضوعية دقيقة وضمن معايير واضحة.

دور فعّال

ويوضح اللحام أنه يمكن للمجلس في ضوء الصلاحيات المتاحة أن يقوم بدوره الفاعل و الرقابي على أداء الحكومة عملاً بتوجيهات السيد الرئيس والذي نص عليه النظام الداخلي في المادة /١٥١/ من استجواب وحجب ثقة و الاستجواب هو مطالبة السلطة التنفيذية ببيان أسباب تصرفها في أمر ما أو الغاية منه من دون أن ينطوي الطلب على ما يدل التدخل في أعمال السلطة التنفيذية، وهناك آلية قانونية للاستجواب يلتزم بها عضو مجلس الشعب الذي أراد استجواب عضو أو أكثر من الحكومة بحيث يوجه استجوابه بصورة خطية ثم يبلغ رئيس المجلس الاستجواب إلى السلطة التنفيذية ويدرجه في جدول أعمال أول جلسة و يحدد موعد مناقشته بعد خمسة أيام، بعد ذلك يشرح المستجوب موضوع استجوابه ثم يجيب الوزير المختص فإذا اكتفى عضو مجلس الشعب بالجواب عُدّ الموضوع منتهياً وإلّا كان له الحق باللجوء إلى طلب حجب الثقة.

حالة نادرة

ويرى اللحام: فيما يتعلق بحجب الثقة لم يحدث ذلك من قبل خلال الأدوار التشريعية السابقة إلّا في حالة نادرة رغم ورود هذه المطالبة في النظام الداخلي حيث يحق لعضو مجلس الشعب التقدم بطلب حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد أعضائها بصورة خطية موقعاً من خمسة أعضاء في المجلس على الأقل ويبلّغ الرئيس الطلب فور تلقيه إلى رئيس الوزراء والوزير المعني ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تعقد بعد يومين من تقديمه ويحق للوزارة أو الوزير المطلوب حجب الثقة عنه وطلب تأجيل المناقشة مدة لا تتجاوز ثلاثة

تتمة الصفحة التالية ←

> **هناك حاجة إلى أفكار جديدة لتفعيل السلطة الرقابية والمحاسبية الممنوحة للمجلس**

قوة المجلس تقاس بمستوى أداء الأعضاء فى المجال التشريعي والرقابي.. والمحاسبة تصل إلى حجب الثقة عن الوزير لدى حدوث تقصير أو خلل

أيام وفي حال حجب الثقة عن الوزارة يجب أن يقدم رئيس مجلس الوزراء استقالة الوزارة إلى رئيس الجمهورية، كما يجب على الوزير الذي حجبت الثقة عنه تقديم استقالته. ويكون قرار المجلس بحجب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس ويبلغ رئيس المجلس قرار حجب الثقة عن الوزارة أو الوزير إلى رئيس الجمهورية فور صدوره.

الفرصة الكافية

ونعود إلى السؤال: كيف يحصل أعضاء مجلس الشعب على المعلومات التي يتم من خلالها اللجوء إلى أدوات المحاسبة..هل تكون عبر تقارير تفتيشية أم لجان مختصة في مجلس الشعب أو من المواطنين ومصادر فردية؟

نتفق بداية أن عضو البرلمان ؟شخصية عامة؟ ومن ثمّ يحتاج للمحافظة على مصداقيته وسمعته وإلّا فربما فقدَ مكانته، والثقة التي يريدها من الجماهير.

كما أن عضو البرلمان عليه التزام أخلاقي، باعتباره أحد طرفي عقد وكالة أو نيابة مع المواطنين (في حالة انتخابه) أو عقد تكليف مع الحزب (إذا كان يمثل حزباً من الجبهة)، وفي الحالتين فإن المعني بتحقيقه لهذا الالتزام هو المجتمع في مجموعه، ولا بدّ بالتالي أن يتمتع بأخلاقيات سياسية.

وفى حالة البرلمان المنتخب، فإن هذا الالتزام الأخلاقي يتحول إلى مصلحة عملية، حيث إنّ أهل هذه الدائرة هم الذين قاموا بانتخابه لتمثيلهم يتأثرون بعلاقاته معهم عندما يخوض امتحاناً ثانياً لشعبيته، أي من أجل تعزيز ثقة الناخبين، ولضمان استمراره في العمل العام.

رقابة

ويلفت اللحام أنّ على أعضاء المجلس متابعة- كل بحسب حيز تواصله المباشر مع الناس- نقاط الخلل والتقصير في تقديم خدمات الناس والمظالم التي تقع بحقهم ليكون المجلس صوت الشعب فيقترح ويطرح الأفكار التي تساعد على الحلول والبدائل الكفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة بناء العلاقة الصحيحة والصحية بين المواطن والدولة.

في الواقع رغم أنه من أولى المهام المنوطة بمجلس الشعب تفعيل دوره الرقابي على أداء الحكومة ومؤسساتها وإعادة النظر في القوانين والتشريعات النافذة وتعديلها بما يتوافق مع الدستور ويلبي تطلعات مختلف شرائح المجتمع. إلّا أنّ آلية الحصول على المعلومات تقوم في الكثير من الأحيان على اعتماد بعض الأعضاء على ما يصل إليهم من شكاوى مباشرة من المواطنين وقد تكون تقارير تفتيشية أو تقارير من اللجان التابعة للمجلس..وهذا الأمر هو محل بحث حيث يتم توجيه السؤال الخطي وهو أحد آليات المحاسبة إلى الوزير المختص، وخلال المدة المحددة يصل الجواب عبر الوزارة المعنية وإذا لم تكن الإجابات كافية يتم استدعاء الوزير..وبطريقة ما فإن المعلومات

> يمكن للمجلس في ضوء الصلاحيات المتاحة أن يقوم بدوره الفاعل و الرقابي على أداء الحكومة

حتى ولو لم تكن موثقة بالشكل المطلوب .إلّا أنّ سؤال الوزير ومتابعته للمعلومات حول المؤسسة أو الجهة التابعة له تشكل نوعاً من الرقابة الهادفة لتصحيح الاعوجاج كما وجد .

متابعة

بشكل عام تقوم الحكومة بوضع خطة وبرنامج عمل زمني ودور عضو المجلس أن يسأل الوزير ماذا أنجز لغاية الآن ، ويجب متابعة كل مرحلة عمل في الوزارات حسب الخطط التي تضعها وعندما يحدث تقصير في التنفيذ فهذا يستوجب مساءلة الوزير واستخدام صلاحيات المجلس ومنها حجب الثقة ولكن بعد إعطاء الوقت والفرصة الكافية للوزير.

مجلس خبراء ومستشارين

في الكثير من الأحيان تتم مناقشة قوانين اختصاصية وذات أهمية وتحتاج إلى معلومات دقيقة فهل تتوافر الكفاءات والمهارات بالمستوى نفسه لأداء الأعضاء لمناقشة هذه القوانين أم إن البعض يحتاج إلى الاستعانة بخبراء ومستشارين يقدمون لهم المعلومات المطلوبة والاقتراحات المطلوبة على مستوى التطوير الفعلي لهذه القوانين ؟

يقول عضو مجلس الشعب السابق محمد خير العكام..عندما ينعكس التنوع الموجود في الوطن ويمثل في مجلس الشعب فهذا يعني سلامة العملية الديمقراطية في سورية ويعمق هذه التجربة، وكذلك وجود عدد من الأحزاب والمستقلين يؤدي بالنتيجة إلى تنوع الرؤى ما يغني صاحب القرار بإعطائه مجموعة من وجهات النظر لتعديل مختلف القوانين بما يتماشى وينسجم مع تحسين أداء الوزارة ومؤسساتها.

وكل ما هو مطلوب من أعضائه القيام بما يمليه عليهم الضمير والوجدان بما يحقق مصالح الشعب والوطن، حيث إن هناك كمًّا هائلاً من العمل التشريعي والرقابي في انتظارهم خاصة أنّ الشعب ينتظر الكثير من أعضاء المجلس.

فنحن اليوم في الدور التشريعي الرابع نمر وسط ظروف صعبة وأي وزير يقصّر يحاسب وتحجب عنه الثقة والوزير الذي يعمل، يعمل معه الأعضاء جنباً الى جنب.

كما أن من أولويات المجلس تحديث نظامه الداخلي والعمل وفق آليات جديدة لأن الآليات النافذة حالياً غير مجدية إضافة إلى أن هناك حاجة إلى أفكار جديدة لتفعيل السلطة الرقابية والمحاسبية الممنوحة للمجلس.

> العكّام: نمر وسط ظروف صعبة وأي وزير يقصِّر يحاسب وتحجب عنه الثقة والوزير الذي يعمل سوف يعمل معه الأعضاء جنباً الى جنب

سلامة الديمقراطية

ويضيف العكام: لا مجال للتغاضي، وعلاقة السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية يجب أن تقام على النقد البناء واحترام وجهات النظر واختلاف الرأي تحت سقف الوطن ولأن الأولوية للملفات الاقتصادية والمعيشية فلا مجال للتغاضي عن التقصير والفساد، فالوصول الى قبة مجلس الشعب أمانة وتكليف عالي المستوى من قبل المواطن الذي اختار طواعية من سينوب عنه»و يتحدث عن همومه وتطلعاته ويأخذ على عاتقه رفع مستواه المعيشي والاجتماعي..

مستوى الأداء

وعن مدى استعداد أعضاء المجلس لممارسة دورهم يرى الخبراء والمتابعون أنّ ذلك سيظهر خلال النقاشات التي ستجري في المجلس ومدى تحمس الأعضاء لأخذ دورهم بشكل فاعل ولا شك في أن قوة المجلس ستقاس بمستوى أداء النواب في المجال التشريعي والرقابي.

تدارك القصور

من جهة أخرى يرى عضو مجلس شعب سابق أنّ مجلس الشعب يجب أن يكون جاداً في الارتقاء بالأداء التشريعي للمجلس من خلال تدارك القصور فى أدوار الانعقاد السابقة والتي من أهمها التعجل في إدراج مشروعات القوانين في جدول الأعمال، ومعالجة السلبيات التى اكتنفت عملية تقديم أعضاء المجلس لاقتراحات مشروعات القوانين. وفى هذا الإطار فالمطلوب أن يتضمن النظام الداخلي الجديد العديد من الآليات التي تعين اللجان مثل الحصول على البيانات، والزيارات الميدانية، ودعوة المسؤولين لسماع رأيهم. وألّا تكون الحكومةُ حكومةَ مكاتب وسكرتيرات.. المطلوب حكومة ميدانية .

قوة المجلس

لكي يمارس مجلس الشعب دوره الرقابي الحقيقي من متابعة واستجواب وحجب ثقة، فهناك اتفاق على أن قياس قوة المجلس الحالي لا تكون بالاحتكام إلى حجم المبادرات التشريعية من قبل الأعضاء لأنه بالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات أخرى مثل الانتظام في حضور اجتماعات اللجان النوعية والمشاركة الجادة في أعمالها، و المشاركة فى النقاشات العامة، وفوق كل ذلك استخدام الأعضاء الأدوات الرقابية المكفولة لهم دستورياً، بشكل مدروس ومبني على أرقام ويكون مدعوماً بالحجة والبرهان لكي يكون له تأثير.

وخلال الدور التشريعي الرابع يتطلع المواطنون والناخبون إلى جودة أداء أعضاء المجلس خلال مداخلاتهم بما يتضمن تحميل الحكومة لكامل مسؤولياتها في إيجاد حلول للصعوبات التي يعانيها المواطن و عدم الاسترسال في وصف الصعوبات التي تعوق عمل الحكومة، فالظرف الصعب الذي تعيشه البلاد يحتاج إلى وزراء قياديين وليس إلى وزراء موظفين.

على بوّابة الخروج من نمطية سادت فأربكت وأهدرت المال والأعمال والآمال..

أي سياسات ورؤى وآليات عمل يمكن لمجلس الشعب اعتمادها لاستعادة الدور والحضور؟

■ تشرين - مها سلطان

يفخر السوريون بأن كان لديهم قصب السبق برلمانيا بين الدول العربية، فقد كان لهم برلمان (مجلس شعب) منذ عام ١٩٢٠ بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨).. وبأن كان لهم برلمان تجاوز دوره التشريعي إلى دور سياسي شكل ركيزة أساسية نحو انجاز الاستقلال عن المحتل الفرنسي في عام ١٩٤٦.. ثم في بناء الدولة في أهم وأخطر المراحل بهدف تحصين الاستقلال وتعزيز مسيرة التطوير والنهضة. وإن كان مجلس الشعب السوري تخلى بعدها عن دوره السياسي فهذا لأن موجبات الدور وضروراته لم تعد قائمة في ظل استقرار البناء الداخلي (دون أن يعني ذلك انتفاء التهديدات الخارجية التي ظلت قائمة والتي برعت القيادة السورية على مدى عقود في التعامل معها ودرء أخطارها)

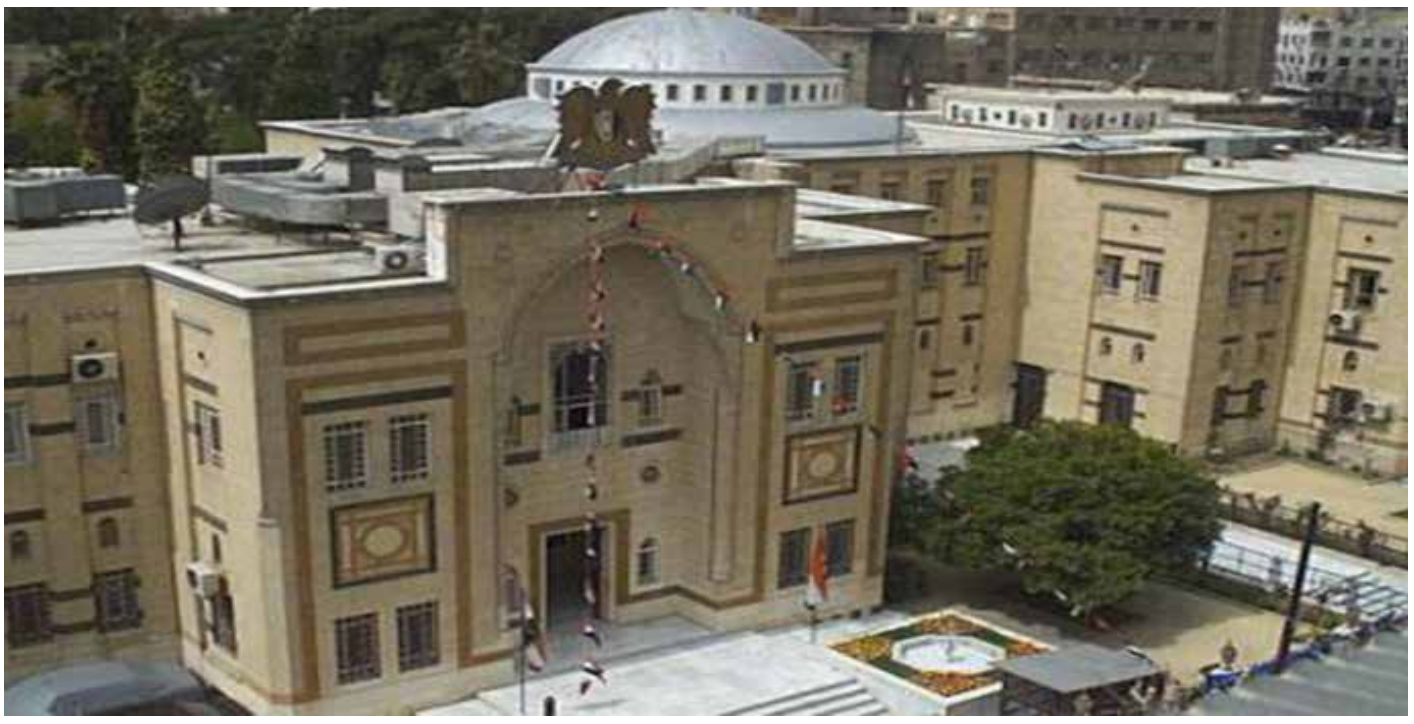

د. عاصي: أهم معوقات تفعيل أداء المجلس هي المصالح الشخصية وغياب مراكز البحث والمساندة التي يمكن أن يكون لها دورٌ جوهريٌ في تقديم المعلومات والبيانات والخيارات المتاحة أو الممكنة

وكان التركيز كاملاً على الدور التشريعي (والرقابي) في سبيل تنظيم الحياة المؤسساتية، الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وفق قوانين وتشريعات، من جهة، ووفق تنظيم العلاقة القائمة بين مجلس الشعب وباقي السلطات، وعلى رأسها السلطة التنفيذية (الحكومة) من جهة ثانية.

بالعموم، لا نستطيع القول إن المسيرة التشريعية (والرقابية) كانت كاملة، لا تشوبها شائبة، علماً أنه ليس المطلوب أن تكون كاملة بقدر ما هو مطلوب أن تكون الممارسة صحيحة أو لنقل تصحيحية في ظل وجود ثغرات لا يمكن تلافيها في أحيان كثيرة إذا ما افترضنا أن أي عمل إنساني لا يستطيع تحقيق الكمال بصورة ناجزة، وهذا ليس لنقص فيه بصورة أساسية، وإنما أمر يفرضه مسار التطور ومسيرة النهوض وتغير الاحتياجات (وحتى متطلبات الدفاع، ليس الخارجي فقط، بل الداخلي اقتصادياً واجتماعياً) والتي تفرض أن تكون القوانين والتشريعات مرنة من جهة، وقابلة للتعديل، أو الالغاء كلياً إذا ما اقتضى الأمر، من جهة ثانية.. وعموماً فإن الكثير من القوانين والتشريعات خضعت للتعديل، والتوسيع بمعنى التطوير. إضافة إلى قوانين وتشريعات جديدة.

النمطية والدور

تعديل التشريعات والقوانين، أو إصدار أخرى جديدة لا شك هو أساس عمل مجلس الشعب، لكن جوهر هذا العمل يتعلق تحديداً بدوره الرقابي على الممارسة والتنفيذ، وتالياً المساءلة والمحاسبة، وهذا ما هو غائب بصورة تكاد تكون كلية، وبما وضع مجلس الشعب في صورة نمطية/ خدمية، تكرست تباعاً لتتحول إلى ثقافة عامة دفعته نحو الصفوف الخلفية مقارنة مع باقي السلطات، رغم أن الدستور السوري أعطى الأولوية (باختصاصات سيادية) لمجلس الشعب على السلطات الأخرى بما فيها السلطة التنفيذية، لكن الثغرة الأساس هنا- حسب القانونيين والمشرعين- تمثلت في أن الدستور لم يتبن صراحة مبدأ الفصل بين السلطات، بين مجلس الشعب كسلطة تشريعية وبين السلطتين التنفيذية والقضائية بالمفهوم التقليدي للكلمة، لتكون النتيجة في نهاية المطاف أن الكفة تميل بشكل واضح (إن لم يكن كلياً) لمصلحة السلطة التنفيذية (الحكومة) ولهذا الميل مسببات وخلفيات بعضها مفهوم لناحية ما تستدعيه الضرورات، وبعضها الآخر لا يمكن فهمه ولا تبريره، خصوصاً فيما يتعلق بالدور الرقابي.

ثلاثة محددات

الدكتورة لمياء عاصي (التي سبق وكانت وزيرة للاقتصاد عام ٢٠١٠ ثم للسياحة عام ٢٠١١، وقبلهما سفيرة سورية لدى ماليزيا) تعتبر أن استعادة الدور الرقابي أو تطويره أو تفعيله يتطلب توفير ثلاثة محددات:

أولها تقديم تقارير دورية من مجلس الوزراء ▫ باعتباره رأس السلطة التنفيذية ▫ حول تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية ذات الأبعاد التنموية، وكذلك تقديم انجاز الخطط التنموية بشكل دوري. وثانيها هو تطوير قدرة وكفاء أعضاء المجلس على قراءة التقارير وتحليل معطياتها وأرقامها. وثالثها هو تبني السياسات الحكومة على أسس قابلة للقياس والتقييم والمرتبطة بمقياس زمني محدد.

بهذه المحددات الثلاثة يمكن لمجلس الشعب أن تفعيل أدواره الأخرى على مستوى المساءلة والمحاسبة للوزارات والمؤسسات المختلفة، بما فيها مجلس الوزراء وصولاً إلى سحب الثقة من بعض الوزراء أو من الحكومة كاملة.. ما عدا ذلك فإن عمل مجلس الشعب سيبقى نمطياً مقتصراً على مطالبات خدمية، وإقرار للقوانين والتشريعات التي تصدرها السلطة التنفيذية، كما تضيف الدكتورة عاصي.

العودة إلى الأصل

التخلي عن الدور الرقابي، أفقد مجلس الشعب، حضوره على مستويين، على مستوى العلاقة مع السلطة التنفيذية وعلى مستوى الناخبين (ولاحقاً حتى على مستوى التشريع) ولاستعادة الدور (والهيبة) أمام السلطات الأخرى يتوجب العودة إلى الأصل، إلى الدستور، إلى مجلس الشعب كسلطة بحد ذاتها وليس مؤسسة أو مرفقاً أو إدارة من إدارات الدولة.

استعادة الدور الرقابي

ومن وجهة النظر العامة، والمنطقية، فإن استعادة الدور مقترنة باستعادة المهمة الرقابية على تطبيق التشريعات والقوانين التي يقرها المجلس، ومتابعة تنفيذها نحو تحقيق الغاية التي سُنت من أجلها، سواء بالاطلاع على بيان الحكومة ومناقشته والرقابة على تنفيذه، وسواء بصلاحيات السؤال والتحقيق والاستجواب وحجب الثقة.

من هنا ترتفع الأصوات باتجاه استعادة التمكين لمجلس الشعب من خلال تعديل نظامه الداخلي فيما يخص دوره الرقابي تحديداً وتطوير قنوات الاتصال مع المواطنين (تفعيل عمل لجنة الشكاوى) هذا من جهة.. ومن جهة ثانية تطوير الأداء الرقابي من ناحية بنيته التمثيلية والهيكلية بتعديل شروط التمثيل والتمكين، إلى جانب التدريب والتأهيل والدعم المعرفي فيما يخص الأعضاء.

وتقول الدكتورة عاصي: إذا كان الهدف تقوية الدور الرقابي لمجلس الشعب على السلطة التنفيذية فإن ذلك يكون بجعل إجراءات المساءلة والاستجواب أكثر سهولة وخالية من التعقيد، مشيرة إلى أن الخلل الأساسي في عمل

تتمة الصفحة التالية ←

المطلوب دائماً أن تكون الممارسة صحيحة أو تصحيحية إذا ما افترضنا أن كل عمل انساني لا بد أن يعتريه ثغرات أو نقص يفرضه أو يستدعيه مسار التطور والنهوض وتغير الاحتياجات

د. عاصي: العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة كانت دائماً محل جدل ولتصحيح العلاقة بينهما لا بد من سياسات حكومية مبنية على أهداف محددة ورؤى واضحة قابلة للقياس والتقييم

المجلس يعود إلى عدم وجود آليات لتمكين الأعضاء وبناء مهاراتهم خصوصاً على مستوى التكنولوجيا الحديثة من جهة، وعلى مستوى القطاعات التي يمثلها الأعضاء، كما أن عدم وجود مكاتب استشارية تكون بمثابة الذراع المعرفي والتقني، والرافد بالبيانات والخيارات المتاحة، يؤثر بشكل سلبي، فمن غير المنطقي أن يكون عضو مجلس الشعب ملماً بكل القضايا التي تطرح أمام المجلس.

المطلوب والمتاح

ما سبق يقودنا إلى سؤال مركزي: هل المطلوب أن يكون لدينا مجلس شعب ميزته فقط التمثيل الواسع، أم مجلس شعب يحقق إلى جانب التمثيل.. كفاءة التشريع والرقابة؟.. خصوصاً وأن سورية تخوض منذ ١٤ عاماً تقريباً حرباً عالمية شرسة على كل المستويات، عسكرياً واقتصادياً، وحتى على مجلس الشعب نفسه الذي يدخل ضمن الضغوط التي تتعرض لها القيادة السورية في سبيل التدخل بشؤونه وتغيير بنيته وهيكليته بما يتناسب وأهداف القائمين والداعمين للحرب الإرهابية على سورية منذ عام ٢١١.

والأخطر اليوم أن الوقت بات عاملاً قاتلاً، فكل تأخير أو تباطؤ أو تلكؤ، في انجاز المطلوب، سينعكس عواقب على المستوى الوطني، وبما يؤخر عملية النجاة والتعافي من تداعيات الحرب.

السؤال الثاني، المركزي أيضاً، أي سياسات ورؤى يمكن لمجلس الشعب أن يقدمها، ومن أين يبدأ، وعلى من تقع مهمة التمكين واستعادة الدور، وهل هذه المهمة متعلقة به حصراً.. ماذا عن دور السلطة التنفيذية وتنظيم العلاقة بينها وبين السلطة التشريعية، أو لنقل وضع محددات شبة ثابتة لهذه العلاقة، ونقول شبه ثابتة لضرورة ضمان حرية الحركة في بعض المنعرجات والزوايا التي تحتاج إلى مرونة ومواءمة،وأحياناً سرعة في التدبير والتنفيذ؟

تقول الدكتور عاصي: العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة هي محل جدل واسع مستمر منذ أعوام طويلة، فأعضاء المجلس هم ممثلون للشعب ويحملون قضاياه وهمومه، بينما مجلس الوزراء(الحكومة) يسعى لبناء سياسات واتخاذ قرارات تفرضها في أحيان كثيرة عملية موءمة الموارد المتوفرة والمتطلبات المتعلقة بقيام الدولة بوظائفها الرئيسية، ولتحقيق نوع من العلاقة الصحيحة بين الجانبين لا بد أن تكون السياسات الحكومية مبنية على أهداف محددة مرتكزة على رؤية اقتصادية واجتماعية وسياسية واضحة، إضافة إلى تبني سياسات قابلة للتقييم والقياس بحصب مقياس زمني محدد، أما السياسات أوالبيانات الإنشائية الفضفاضة فلن تؤدي إلى أي تمكين أو تغيير، وسيبقى مجلس الشعب غير قادر على ممارسة دوره بفعالية وكفاءة.

وتتطرق الدكتورة عاصي إلى مسألة أخرى تتعلق بالحوكمة المتمثلة بالشفافية والمحاسبة والمساءلة والمشاركة، باعتبارها الوحيدة القادرة على انضاح العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أسس ومبادئ صحيحة سواء من خلال الحوار أو من المتابعة والرصد.

تصحيح على مستويين

هنا قد يتبادر إلى الذهن تساؤل أواستفسار حول أنه رغم التجربة البرلمانية المتقدمة والعريقة تاريخياً في سورية، والمشهود لها وبدورها السياسي الوطني الريادي، إلا أن مجلس الشعب يقف في موقع متأخر أو لنقل غير مكافئ للسلطة التنفيذية التي لا تبدو متقدمة فقط بل مهيمنة.

في التفسير العام، هذا يعود إلى الثقافة السياسية العامة السائدة التي تنظر بعين الهيبة إلى من يملك السلطة على الأرض بين الناس، وهي بالتأكيد السلطة التنفيذية وليس التشريعية، هذا من جهة.. ومن جهة ثانية، يعود إلى عراقة وخبرة أجهزة الحكومة وما تبديه من كفاءة كبيرة، وحسن تدبير في دعم قراراتها ونشاطاتها في مختلف الميادين بكل ما يلزم.

المسألة لا تتوقف عند هذه النقطة الثانية فقط، بل تتعداها إلى ما هو أخطر(فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين) وتتركز هنا في أن أعضاء مجلس الشعب أنفسهم تأثروا بهاتين النقطتين فيما يخص نظرتهم الشخصية للحكومة وبما يدفعهم للانكفاء والاكتفاء بمواجهة الحكومة فيما يخص الدور المطلبي وتجاوز الدور الرقابي.

وهذه مسألة خطيرة للغاية عندما يتم النظر إلى مجلس الشعب (حتى من قبل أعضائه) باعتباره أحد أجهزة الدولة التي يتناوب في عضويتها عدد من الأشخاص كل أربع سنوات، وليس النظر إليه كجزء حيوي من نظام بناء الدولة. عندما نصحح هذه النظرة الذاتية (وليس فقط تصحيح العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية) عندها يمكن الانطلاق إلى بحث عوامل الخلل والضعف وصولاً إلى تحقيق أفضل تمكين وتفعيل لأداء مجلس الشعب، على المستوى الداخلي وعلى المستوى الوطني.

في التفسير المحدد أكثر، فإن الحديث يتوسع باتجاه غياب الثقة والشفافية. تقول الدكتور عاصي إن عملية بناء الثقة العامة لا بد أن تكون على رأس الأهداف، حيث تطرق السيد الرئيس بشار الأسد في خطابه أمام مجلس الشعب الجديد إلى مسألة إعادة بناء الثقة العامة، وأن ذلك يحتاج إلى عمل دؤوب.

وتضيف: عندما نبحث بالعوامل والمحددات الأساسية لعملية بناء الثقة، نجد أن أهمها الشفافية وبناء القدرات ثم المساءلة والمحاسبة وممارسة الدور الرقابي بكفاءة وفعالية. وفي سياق ذلك لا بد أن تحاط أعماله بقدر كبير من الشفافة، كحضور الإعلام مثلاً للجلسات، باستثناء السرية التي تفرضها ضرورات المصلحة العامة، إضافة إلى إصدار التقارير الدورية عن أعمال المجلس المنجزة، أو المخطط لها، وأن تكون متاحة للعموم، وهذا بالطبع يجب أن يرافقه بناء قدرات وتطوير مهارات اعضاء المجلس.

معوقات

وترى الدكتور عاصي أن أهم المعوقات أمام تفعيل أداء مجلس الشعب أو استعادة دوره أو تمكينه على مستوى المساءلة والمحاسبة، هي المصالح الشخصية للبعض الذين يحاربون لبقاء الوضع الراهن، إضافة إن نقص الموارد، وغياب مراكز البحث والمساندة التي مهمتها تقديم المعرفة بما توفره من معلومات وبيانات وسيناريوهات حلول وخيارات ممكنة، فإذا ما كان مجلس الشعب مسلحاً بالمعرفة فسيكون حينها قادراً على ممارسة دوره الرقابي والتشريعي بشكل صحيح.

وبخصوص أن ما سبق يستدعي حتماً تغيير النظام الداخلي للمجلس وعلى من تقع المهمة، تقول الدكتورة عاصي: هذه المهمة يتولاها مكتب مجلس الشعب الذي يتألف من رئيس المجلس ونوابه وأعضاء آخرين يجري انتخابهم لهذه المهمة، إلى جانب استشارة خبراء ومختصين.

وفيما يخص نسب التمثيل والانتخابات- تضيف د. عاصي- فهذه مسألة لها علاقة بقانون الانتخابات العامة لعام ٢٠١٤ فهو الذي ينظم العملية الانتخابية لمجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية (والانتخابات الرئاسية).. وتغيير قانون الانتخابات العامة يحتاج إلى حوار سياسي عام.

بالمحصلة النهائية، فإن مهمة التشريع مرتبطة جذرياً/كلياً بالمهمة الرقابية، ونجاح الأولى مرتبط بنجاح الثانية حكماً.

«الشيطان يكمن في التفاصيل».. بانتظار بلورة منظومة رقابية في مجلس الشعب واضحة المهام والأدوات..

■ تشرين - غيداء حسن

"الرقابة ليست حالة مؤقتة أو مزاجية أو رأيا شخصيا، بل هي أداة منهجية ثابتة من أجل قياس الأداء وقياس الإنجاز"، هكذا وضع السيد الرئيس بشار الأسد أعضاء مجلس الشعب أمام مسؤولياتهم في موضوع الرقابة الدائمة والمستمرة على الأداء الحكومي، كما أضاف سيادته في خطابه أمام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع للمجلس: "أما الرقابة وهي جوهر عمل مجلسكم، فلا يمكن أن تتم من دون مرجعية تستند إليها، وأنا لا أقصد المرجعيات التشريعية كالدستور أو قانون مجلس الشعب..

وإنما أقصد المرجعيات الإجرائية التي تحدد طبيعة العلاقة بين المجلس وبين بقية المؤسسات، وخاصة في السلطة التنفيذية، وفي مقدمة هذه المرجعيات السياسات التي تقترحها تلك المؤسسات والتي يصادق عليها مجلس الشعب؟.

مهام كبيرة

إذاً مهام كبيرة على عاتق أعضاء المجلس لتصويب مسار الكثير من الخطط والسياسات التي ربما تعثرت في مواقع معينة، ومتابعة خطط جديدة إلى أن تنجز بالكامل. فكيف يمكن توسيع تطبيق تلك الرقابة وكيف تصبح مثمرة وفاعلة كما رسم لها؟

مجموعات متخصصة

يؤكد الدكتور محمد الحسين عضو الهيئة التدريسية في كلية الحقوق - جامعة دمشق- ورئيس مجلس الدولة الأسبق، أن السيد الرئيس عندما تحدث عن مسؤولية الحكومة أمام مجلس الشعب أخذ جانب الرقابة، ونحن نعرف أن مجلس الشعب قد يوجه أحياناً رسائل للوزراء و أحياناً قد يكون هناك استجواب وعلى أساسه يمكن أن يكون هناك حجب ثقة أو تحقيق أو إلخ.. هذا الموضوع كله دستوري ومنصوص عليه ولا إشكالية عليه، لكن مشكلة الرقابة حقيقة أن أعضاء مجلس الشعب كي يكونوا فاعلين يجب عليهم الاطلاع على خطط الوزارات، بأن تكون هناك مجموعات من المجلس متخصصة، كل مجموعة تتابع عمل عدد من الوزارات، تطلع على الهدف من وجود هذه الوزارة والتخطيط.

متابعة لصيقة

معروف أن عملية التخطيط موجودة، قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل، فإذا كانت على سبيل المثال طويلة الأجل لخمس سنوات، يرى د.الحسين أن يَسأل عضو المجلس الوزارة ماذا خططتم لهذا العام؟ وبعد شهرين مثلاً أو أربعة أشهر يذهب إلى الوزارة ليطلع أين وصلت في التخطيط حول مشروع معين وما نسبة الإنجاز؟ فإذا كان هناك تقصير، هنا يأتي دور مجلس الشعب، بأن يعرف سبب تواضع نسبة التنفيذ، قد يكون الوزير معذوراً ولم تسعفه الموازنة المالية أو يحتاج خبرات غير متوافرة أو ربما ذلك تقاعس منه، هذا الموضوع يشجع الوزراء ويحفزهم لمتابعة تنفيذ الخطط الموضوعة من قبلهم، وفي نفس الوقت يحسبون حساباً لأعضاء مجلس الشعب لأنهم يراجعونهم دورياً للاطلاع على الخطط وأين وصلت في التنفيذ، أي أن تكون هناك متابعة لصيقة من عضو المجلس ومستمرة، هذه الرقابة تظهر أداء الوزير إن كان جيداً أم لا؟ هل هناك إهمال وإن وجد هل هو مقصود أم عادي؟ هذه المسألة تجعل هناك دوراً فعالاً لمجلس الشعب.

> د. الحسين: يجب الاطلاع على خطط الوزارات من خلال مجموعات متخصصة وأن تكون الرقابة موضوعية غير مشخصة

إدارية بداية ونهاية

كما هو معروف، إن مهمة أعضاء مجلس الشعب هي التشريع بالدرجة الأولى، وهذا هو الدور الأساسي، لكن د. الحسين يرى أن التشريع كله عن طريق الإدارة بمشاريع ترفع إلى رئاسة مجلس الوزراء لدراستها ومن ثم تحال إلى مجلس الشعب، تقرّ ومن ثم تصدر من قبل السيد رئيس الجمهورية، إذاً العملية إدارية بداية وإدارية نهاية، فالوزارة تضع مشروع القانون ويعود من جديد، والمفروض أن تتفاعل مع هذه التشريعات بشكل إيجابي، هذا من صنعها و تقديراتها ويفترض أن تعرف ماذا تريد؟ ودائماً يجب أن يحقق العمل قيمة مضافة.

للرقابة دور كبير جداً على الوزارات

عملية التشريع كما يؤكد الدكتور الحسين صحيحة ولها الدور الأساسي، ولكن للرقابة دور كبير جداً على الوزارات، وفي المحافظات يمكن أن يجتمع أعضاء المجلس مع المحافظين ويلتقوا مع المكاتب التنفيذية ويراقبوا رسم السياسة، لأن المجالس المحلية تدير الوحدات إدارياً، ترسم السياسة الإدارية للمحافظة وتقوم بتنفيذها عن طريق المكتب التنفيذي برئاسة المحافظ.

> د. الحسين: يجب الاطلاع على خطط الوزارات من خلال مجموعات متخصصة وأن تكون الرقابة موضوعية غير مشخصة

موضوعية

و يجب أن تكون الرقابة موضوعية غير مشخصة لا تقف على الصغائر، فهناك من يعمل بكل طاقته وضمن إمكانياته وبروح وطنية، فليس كل الناس سيئين، بل هناك أناس شرفاء يجب الوقوف إلى جانبهم.

تفعيل مكتب الشكاوى

سابقاً وفي كل الوزارات كانت هناك مكاتب متابعة وشكاوى، هذه المكاتب للأسف - حسب الدكتور الحسين؟ماتت؟، متسائلاً: لماذا؟ لا ندري! علماً أن المتابعة أولاً تظهر العمل الصحيح في وقته أم لا؟ولماذا تأخر؟ وهي أهم حلقة في الوزارة، لذلك يجب أن تفعل، أما بالنسبة للشكاوى في مجلس الشعب، فأشار إلى وجود متابعة، وإن نجاح أي عملية أو أي علاقة إيجابية هي عملية التنسيق والتنظيم، فعملية الرقابة هي وظائف الإدارة الحديثة، يجب أن يكون هناك تنسيق دائم، ورقابة متوازنة على الوزارات بشكل منطقي.

مفصليّ بالمعنى الحرفيّ

يبيّن الباحث الاقتصادي الدكتور حيان سلمان أن السيد الرئيس في كلمته أمام أعضاء مجلس الشعب تحدث عن مجمل الواقع الاقتصادي الداخلي لسورية، وأيضاً ما فرضته الحرب من تداعيات سلبية على سورية، وأشار سيادته إلى كثير من أنواع التقصير، منها تقصير موضوعي بفعل عوامل خارجة عن

تتمة الصفحة التالية ←

تطوير العمل التشريعي يتطلب تشكيل لجان مباشرة متخصصة عارفة بالشأن العام بشكل عام ومتخصصة في المجال الاقتصادي

إرادتنا كقوى الاحتلال وغيرها، ومنها أيضاً بفعل عوامل ذاتية، ويضيف: هنا سنركز على العوامل الذاتية، حيث أكد سيادته على أنه ؟إذا كانت الحرب فرضت نفسها على جدول الأعمال، فذلك لا يعني أن تمنعنا عن القيام بواجباتنا؟، وهذا يعني أن لدينا مهام كبيرة، هذه المهام تتطلب المراقبة، والمراقبة تتطلب التتبع والتنفيذ، وهذان الأخيران يتطلبان دراسة الانحرافات، ودراسة الانحرافات تتطلب وضع خطط لمعالجتها، وبالتالي فإن النهج الإداري متكون، متشكّل من البداية وحتى النهاية ويعالج الواقع بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

الرقابة نوعان

الرقابة يجب أن تكون على نوعين،حسب د. سلمان، رقابة ذاتية ورقابة موضوعية أو رقابة عامة، ويضيف: وكما أوضح السيد الرئيس أن عضو مجلس الشعب بحصانته لا يمكن أن يكون فوق القانون وفوق الواجبات، لأن المنتخِبين يتوقعون منه أن يقوم بمتابعة أداء الحكومة، والمبررات التي يراها د. سلمان، أن مجلس الشعب هو أعلى سلطة دستورية في سورية، وهو المسؤول عن عدد من الأعمال الاقتصادية، مثل إصدار المراسيم والقوانين ومراقبة الموازنات، وأهم شيء مناقشة البيان الوزاري الذي تقدمه رئاسة الوزراء ممثلة برئيس مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب، ويتضمن كل الخطط التي ترسمها التعليمات، إذاً هنا الصفة الاعتبارية تتطلب أن يكون مفصلياً بالمعنى الحرفي، أن يراقب كل بند من بنود هذه الأمور، وبالتالي على عضو مجلس الشعب أن يراقب هذه التشريعات وانعكاساتها الإيجابية وأيضاً تأثيرها على المجلس الإداري.

والنقطة الثانية وهي الأهم–حسب د. سلمان– بما أن من طبيعة النظام الداخلي لمجلس الشعب تشكيل لجان رقابية متخصصة، مثلاً في الزراعة، الصناعة، الخدمات..إلخ، وبالتالي متابعة تنفيذ الجهة التنفيذية، وخاصة أن السلطة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الشعب الذي يعتبر ممثلاً للشعب السوري بأكمله، وهنا يشار إلى نقطة في غاية الأهمية، هي أن أي عضو في مجلس الشعب يمثل الشعب بأكمله وليس فقط دائرته الانتخابية، هنا يأتي دور اللجان، هذه اللجان التي تجتمع مع ممثلي الجهات التنفيذية كشخصيات اعتبارية، مثلاً مع وزارة الكهرباء ▫ الزراعة ▫الصناعة إلى ما هنالك من وزارات، ويقومون بتقييم النتائج المحققة مع الأهداف المشروعة بخطوة أولى، والخطوة الثانية هي دراسة الإيجابيات وتقويتها وتقليل السلبيات للوصول إلى ما يدعى في علم الإدارة (صفر العوادم) أو (صفر السلبيات).

عملية توجيه

إذاً فالرقابة عملية توجيه، لكن السؤال هل يكون هناك برنامج محدد للرقابة؟ السيد الرئيس أكد على أن الرقابة يجب أن تكون دائمة ومستمرة وفجائية وعلى أن تكون النتائج مقيّمها الأساسي هو المواطن، لأنه البوصلة الحقيقية لأي عمل حكومي من قبل السلطة التنفيذية.

د.سلمان: أن يكون هناك تقرير يومي أو أسبوعي أو نصف شهري بين السلطة التنفيذية ومجلس الشعب بموضوعات معينة تطرحها اللجان المشكّلة للإجابة عنها

وكمثال عملي على ذلك، هناك ارتفاع أسعار في المواد الأولية، هنا يمكن لمجلس الشعب أن يتدخل كمؤسسة اعتبارية عبر لجانه المتخصصة، ويبحث انسياب المواد والسلع والخدمات إلى السوق ليقارن بين تكلفتها وأسعارها ويقترح القوانين والتشريعات النافذة لوضع كل الناس أمام مسؤولياتهم في هذا الموضوع وهذا الاتجاه.

ضمن هذا الإطار أيضاً يرى د. سلمان أنه يمكن لمجلس الشعب أن يراقب عمليات الفساد التي عبّر عنها السيد الرئيس بأنها ؟ثقوب الاقتصاد وثقوب الأخلاق وثقوب في المجتمع؟، وهي استنزاف للمواطن بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ومثال عن ذلك مراقبة الخطط الزراعية، إذ معروف أن الاقتصاد السوري اقتصاد زراعي، فهل يصل الدعم الزراعي إلى مستحقيه أم أن هناك قنوات فساد معينة؟ لقد خطت السلطات التنفيذية خطوات كبيرة في هذا المجال، ولكن أيضاً تتطلب المتابعة والرقابة.

أكبر سلاح

د.سلمان يضيف: إن السيد الرئيس أكد أن الرقابة يجب أن تكون متمركزة حول المال العام، أن تتوجه حول المحافظة عليه وعبر مؤسسات ووفقاً لخطط موضوعة، وأشار سيادته حرفياً بقوله؟إننا مستمرون في استرداد الأموال العامة المنهوبة بالطرق القانونية وعبر المؤسسات، ولن يكون هناك أي محاباة لأي شخص يظن نفسه فوق القانون؟، كل هذه الأمور أشار إليها السيد الرئيس في كلمته، يتابع د. سلمان: ولا أبالغ إن قلت إن استمرار الرقابة وفاعليتها وتأثيرها في الأجهزة التنفيذية هو أكبر سلاح يمكن أن يستخدمه المواطن السوري للعودة إلى تفعيل الدورة الاقتصادية وتفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، فالرقابة عمل تقييمي، وضمن هذا الإطار لابد أن تكون الرقابة بنوعيها الوقائية والعلاجية مأخوذة ضمن مجلس الشعب.

مقترحات

بعض المقترحات، قدمها د. سلمان، أولها أنه يجب أن تتشكل لجان مباشرة متخصصة عارفة بالشأن العام بشكل عام ومتخصصة في المجال الاقتصادي، تكون لديهم خبرة مثلاً في الزراعة أو الصناعة أو الاقتصاد وغيرها. وثانيها: أن تكون هناك مرونة في التعامل وألا يتم الانتظار حتى تلقي الحكومة البيان الوزاري لتتم مناقشته، وإنما أن تكون المناقشات فجائية وهناك اطلاع مباشر على واقع الأعمال، فعلى سبيل المثال، ما المانع من تشكيل لجان خاصة، كلجنة دراسة الأسعار في السوق وأن تكون هناك دراسات مقارنة؟ هذا يتطلب من عضو مجلس الشعب أن يكون على اطلاع وتوسيع دائرة معرفته بهذا الموضوع، وما المانع أن تعقد ندوات اقتصادية من خبراء الاقتصاد وتطلق موضوعات معينة كالتضخم، والانكماش وغيره، وتتم مناقشتها من كافة الخبراء ويضعون رؤية تقدم إلى مجلس الشعب؟ لقد طبقت هذه الطريقة في عدد من دول العالم، ومنها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، واعتمدت على حلقات البحث هذه وحققت المعجزة الاقتصادية.

النقطة الرابعة التي يراها د. سلمان في غاية الأهمية، هي أن يكون هناك تقرير يومي أو أسبوعي أو نصف شهري بين السلطة التنفيذية ومجلس الشعب بموضوعات معينة تطرحها اللجان المشكّلة للإجابة عليها، وتكون شفافة ومرنة وخاضعة للنقاش، وهذا يأتي ضمن الرقابة الوقائية، أما الرقابة العلاجية فقد آن لنا أمام الحرب على سورية لـ١٤ عاماً أن نرقى إلى مستوى المسؤولية، وكل من يجد نفسه غير قادر على ممارسة عمل ما أن يعتذر بطريقة ما أو بشكل ما حتى تسير الأمور بمسارها الصحيح. وأيضاً عندما يكون هناك خطأ معين، يجب مكافحته، وهذا يتطلب مشاركة الإعلام بشكل شفاف وألا يتم تقاذف التهم، وإنما أن يتم ربط السبب بالنتيجة.

فكرة جيدة.. مجلس «حكماء» يقدم الاستشارات لمجلس الشعب وفق ركائز محددة

■ تشرين- منال صافي

يمثل مجلس الشعب السلطة التشريعية في البلاد منذ عام ١٩٧١، بموجب الدستور.. ومن أبرز مهامه إقرار الموازنة العامة، والإشراف على تنفيذ البرامج والخطط الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وتصديق المعاهدات الخارجية، وله سلطة رقابية على الحكومة من خلال مساءلة الوزراء، وحجب الثقة عن أحدهم أو الحكومة برمتها.

وبالتأكيد، قدمت كلمة السيد الرئيس بشار الأسد خلال افتتاح الدور التشريعي الرابع لمجلس الشعب نهجا كاملا وخريطة طريق، إذا نجح المجلس في تطبيقها على أرض الواقع، فسيتمكن من القيام بمهامه للوصول إلى الأهداف المنشودة، وخاصة فيما يتعلق بالدور الرقابي والمحاسبي للمجلس، والانطلاق من السياسات والاستراتيجيات في التعامل مع السلطة التنفيذية.

استناداً إلى ذلك، هناك أسئلة مهمة قد تتبادر إلى الأذهان أبرزها: هل يملك مجلس الشعب الخبرات العلمية والكفاءات المؤهلة لتحقيق أهدافه، أم إن الاستعانة بأهل الخبرة والكفاءة ترفع من أداء المجلس وتسهم بنجاح السياسة العامة للبلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؟

وما أهمية وجود مجالس استشارية في مجلس الشعب؟ وفي حال تشكيله ما صلاحياته وهيكليته ودوره؟

قد يرد البعض أن المجلس الاستشاري الذي تم تشكيله في رئاسة مجلس الوزراء لم يكن حالة مشجعة وناجحة، ولم يحدث فرقاً في رسم السياسات ووضع الخطط، فلماذا نعيد التجربة؟ وفي ؟البرلمانات ؟الدولية؟ من يقدم المشورة والمقترحات للنواب؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة توجهت ؟تشرين؟ إلى الدكتور سعيد النحيلي أستاذ القانون في جامعة دمشق.

بين التنفيذية والتشريعية

يشير الدكتور النحيلي إلى أن المادة /٧٥/ من الدستور السوري لعام /٢٠١٢/ حددت اختصاصات مجلس الشعب، ومن ضمن هذه الاختصاصات مناقشة بيان الوزارة الذي لا يخرج عن كونه وثيقة تتضمن بنود السياسة العامة للدولة، التي يتولى وضعها رئيس الجمهورية في اجتماع مع مجلس الوزراء برئاسته، مبيناً أن السياسة العامة للدولة تتمثل بتجسيد المبادىء الدستورية التي وردت في مطالع الدستور، سواء كان ذلك في الشأن الاقتصادي أم السياسة المالية أو السياسة التعليمية أو السياسة الخارجية، وغيرها من السياسات، التي يفترض فيها أن تعكس المبادىء والقيم العليا للدولة.

وتلي عملية وضع السياسات -يضيف النحيلي- عملية تحويل هذه السياسات إلى برامج تنفيذية، إلا أن ذلك يتطلب بالضرورة وضع الخطة اللازمة لتنفيذها سواء أكانت خطة طويلة الأجل أم متوسطة أم قصيرة الأجل، بعد ذلك يتم وضع القواعد القانونية التي تتناسب مع تلك السياسات وهذه مهمة السلطة التشريعية، غير أن مناقشة بيان الحكومة من الهيئة التشريعية هي واجب ومسؤولية، ومن غير المقبول دستورياً أو سياسياً الموافقة على البيان كما ورد، بل يجب إخضاعه للمناقشة والمداولة والتعديل والإضافة والحذف، وبالطبع فاللجان المشكّلة في المجلس كل ضمن اختصاصها من حقها الاستعانة بأهل الخبرة والمتخصصين الذين يملكون المعرفة، كما أنهم مدركون لتوجهات الدولة ومبادئها وسياساتها، عندئذ نكون أمام حالة من التكامل في تحمل المسؤوليات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي هذا السياق يجب التذكير بدور مجلس الشعب بامتلاك المبادرة التشريعية تنفيذاً لسياسات الدولة، فيصبح المجلس مؤسسة دستورية فاعلة ومبادرة، لا أن يقتصر دوره على مناقشة مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة ومن ثم إقرارها، وفي هذه الحالة يتحول دوره من أن يكون مديراً إلى أن يكون صندوق بريد.

بعيداً عن الأهداف

ويرى الدكتور النحيلي أن فكرة المجلس الاستشاري فكرة جيدة، ولكن الإشكالية تكمن بأن هذه التجربة تم اعتمادها في سورية على مستوى مجلس الوزراء، إلا أن المجلس بقي بعيداً عن تنفيذ الأهداف المستوحاة منه، على الرغم من تشكيل المجلس بمرسوم جمهوري، وتم تحديد صلاحياته، ومع ذلك لم نتلمس آثاراً إيجابية على أرض الواقع، وقد يعود ذلك إلى غياب الإرادة لدى أصحاب السلطة للانطلاق جدياً بعمل هذه الهيئة أو اللجنة، مبيناً أن العبرة ليست في تشكيل مجلس استشاري أو هيئة أو لجنة، بل العبرة في منح هذا الكيان صلاحية وضع رؤى وخطط تخدم توجهات الدولة وسياساتها، وإلزام الحكومة بمناقشتها جدياً ومن ثم تحويلها بعد المناقشة المستفيضة إلى مسار عمل، متسائلاً: هل ستتغير الحال عندما يتم تشكيل مجلس حكماء بالتعاون مع السلطة التشريعية لتنفيذ مهامها؟ موضحاً أن ما ذكر من ملاحظات وعقبات يمكن إسقاطه على المجلس الاستشاري المزمع تشكيله على مستوى مجلس الشعب.

وحتى لا نهدر الفكرة برمتها لابد إذا أردنا أن نسير بهذه الخطوة إلى النهاية من الأخذ في الحسبان بعض الركائز أهمها، حسب الدكتور النحيلي، أن يتم تشكيل المجلس بمرسوم جمهوري، وأن يتمتع بالاستقلال الاداري والمالي، وأن تكون توصياته وقراراته ملزمة، ووضع نظام داخلي ومالي للمجلس، وتخصيصه بمقر لائق، وأن تكون لهذا المجلس أحقيته في الاستعانة بأهل الخبرة، وإخضاع أعضائه للمساءلة والمحاسبة، وتقسيم أعضاء المجلس الاستشاري إلى لجان تخصصيه يكون تفاعلها مباشرة مع اللجان النظيرة المعينة في المجلس.

تجارب برلمانية

من خلال الاستئناس بتجارب ؟البرلمانات؟ الدولية لجهة الاستعانة بأهل الخبرة للقيام بمهامها يشير النحيلي إلى أنه بطبيعة الحال تكون لكل برلماني في الدول المتقدمة بيوت خبرة يستعين بها لتقديم مداخلاته، ويتولى البرلماني ذاته تمويل الخبير أو الخبراء، عندئذ ستكون أمامه ورقة عمل تتضمن بيانات ومقترحات يكون مصيرها صدور قانون.

في حين أن العمل البرلماني في لبنان يختلف عما هي عليه الحال في سورية، وخاصة لهجة الحرية البرلمانية التي يملكها عضو البرلمان دستورياً، إضافة إلى أن النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني يسهل على البرلماني ممارسة دوره من دون أن يكون مجرد مقدم طلبات إلى أعضاء الحكومة، بل يبحث دائماً عن أهل الخبرة ولو على حسابه الشخصي لتزويده بما يتطلبه أداء عمله من مقومات نجاح وخاصة البيانات الإحصائية والمعلومات الكافية التي يمكن أن يبني عليها النائب أفكاره ومداخلاته.

النحيلي: يحق لمجلس الشعب المبادرة التشريعية فيصبح مؤسسة فاعلة حتى لا يقتصر دوره على مناقشة مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة وإقرارها ليكون دوره مديراً بدلاً من صندوق بريد

العبرة ليست في تشكيل مجلس استشاري بل بمنحه صلاحية وضع رؤى وخطط تخدم التوجهات والالتزام بمناقشتها وتحويلها إلى مسار عمل

أولويات ملحّة أمام مجلس الشعب الجديد..

إعادة صياغة القوانين المالية والنقدية والاجتماعية

■ تشرين- رشا عيسى

يتربع الشأن الاقتصادي والاجتماعي على رأس أولويات مجلس الشعب الجديد بدوره التشريع الرابع، وفقا للخبراء والانطلاق من السياسات وليس من الخطط، لكون آليات الإنتاج تعطلت في صورة جزئية أو كلية ببعض الحالات، وصولا إلى إعادة النظر في القوانين والأنظمة لدفع الاقتصاد قدما بما يتناسب مع القوانين العربية والدولية، وتجنب القوانين المرحلية بغية جذب المستثمرين الحقيقيين مع سلة تسهيلات متكاملة، أملا في أن تنعكس إيجابا على الوضع المعاشي خصوصا، والاقتصادي عموما.

السيد الرئيس بشار الأسد في خطاب أمام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع للمجلس قال: "عندما نذهب إلى إجراء مفرد، مهما يكن هذا الإجراء صحيحاً فهو إجراء بأحسن الأحوال غير فعال، لذلك علينا أن ننطلق دائماً من السياسات وليس من الخطة ولا من الإجراء، السياسات والرؤى هي أهم شيء نركز عليه في علاقتنا مع السلطة التنفيذية؟.

وأضاف: "لننطلق في كل ما سبق من مناقشة السياسات العامة أو الكلية للحكومة ثم القطاعية المنبثقة منها في السياسات الوزارية، ولنبنِ نقاشاتنا على تشخيص دقيق للواقع والأسباب، والتشخيص أساسه الوضوح والشفافية، فمعظمنا يعيش اليوم في خضم تساؤلات عن الوضع المعيشي حول كيفية الخروج من الوضع الراهن، وعن الحاضر والمستقبل، والأولوية في هذه الحالة وفي مثل هذه الظروف ليست للطمأنة ورفع المعنويات على أهميتها، بل لشرح الواقع كما هو من دون تجميل وتحليله وطرح الحلول الممكنة، فلا شيء أخطر علينا اليوم من اتباع سياسة الهروب إلى الأمام وإنكار الواقع، بدلاً من مواجهة التحديات ومعالجة المشكلات، وواقعنا اليوم هو إضافة إلى نتائج الحرب المعروفة، بالنسبة لكم، نتيجة تراكمية لعقود من السياسات العامة في مختلف القطاعات، لذلك لا يمكننا الخوض فيه وتغيير هذا الواقع من دون ربطه بما سبقه من مراحل.. طبعاً ربما يقول أي شخص، خاصة أصحاب النيات السيئة، إنني خرجت وأدنت المرحلة السابقة، أو المراحل السابقة، أو حمّلت مسؤولية كل المشكلات التي نمر بها على الماضي، لا.. هذا الكلام غير صحيح، لأن الحاضر هو ابن الماضي، الحاضر هو نتيجة الماضي، الحياة هي سياق مستمر، لا نستطيع أن نتحدث عن الحاضر بشكل مجرد ومنفصل عما سبقه ولا عما سيليه؟.

الجانب الاقتصادي والاجتماعي

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور علي كنعان أكد لـ« تشرين» أن المرحلة القادمة تتطلب من مجلس الشعب التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لكون آليات الإنتاج تعطلت جزئياً أو كلياً في بعض المناطق، بسبب الخراب والدمار الحاصل خلال الأزمة، وثم يركز على الأنظمة والقوانين لكي يعيد الحياة الاقتصادية إلى المرحلة السابقة أو لتتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدولية، ما يتطلب العمل على إعادة صياغة القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي معاً، والعمل على تطويرها لأن هذا التطوير سيجذب المستثمرين من جديد إلى الاقتصاد الوطني.

تعديل وتطوير

كما أن تعديل وتطوير القوانين المالية والنقدية وإلغاء كل التشريعات الاستثمارية التي ظهرت في مرحلة الحرب، هي أمور ستشجع المستثمرين على العودة وإقامة مشروعات جديدة تخدم الاقتصاد الوطني في إيجاد العمالة وتأمين السلع الضرورية للمواطنين، وتصدير الفائض بهدف جلب القطع الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. فالصناعة التي تضررت كثيراً لا بد لها من الانطلاق مجدداً لتخدم باقي القطاعات المختلفة من زراعة وتجارة، ما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي تركز عليه كل الخطط الاقتصادية في سورية.

وبيّن كنعان أن الأولويات هي الوضع المعيشي للسكان والأسعار، وأن يتم لحظ مستوى الرواتب، وإيجاد التوازن، ويتم طرح زيادة الأجور إلى المستوى المطلوب.

إعادة النظر بنص القانون كاملاً

وأشار كنعان إلى أن الأنظمة والقوانين أغلبها قديمة، وأكثرها كانت تعدل جزئياً، لذلك تجب إعادة النظر بنص القانون كاملاً بما يتوافق مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليه البلاد والدول الأخرى، أي يجب أن تأخذ القوانين المحلية بالقوانين العربية والعالمية بما يتناسب معها، مع التخلي عن وضع قوانين تراعي الظروف الحالية، بل قوانين تراعي العالمية، لأنه من غير المعقول أن يكون هناك نص قانون يتعارض مع نصوص القانون العربي أو الدولي، ما يعطل العمل الاقتصادي والاجتماعي، لذلك من الضروري أن تأخذ القوانين الحالية صيغة القوانين الدولية، لأن العالم تحول إلى قرية صغيرة، وعليه فإن على كل بلد أن يعيد صياغة قوانينه وتشريعاته بما يتناسب مع التطور الحاصل في الظروف الحالية وهذا يحتاج إلى لجان وكفاءات.

الاهتمام بالوضع المعاشي

ورأى كنعان أن القوانين الاقتصادية تحتاج إلى إعادة صياغة لتتناسب مع القوانين الدولية، ولذلك يجب أن ننطلق من اعتماد السوق الاجتماعي، أي أن تكون القوانين الاقتصادية الجديدة التي سيناقشها مجلس الشعب مع الحكومة تراعي الوضع الاقتصاد كاقتصاد رأسمالي إلى جانب الاهتمام بالوضع المعيشي للسكان كما يحصل في دول متقدمة، أي إن القانون يخدم الاقتصاديين والرأسماليين وأيضاً شريحة الفقراء بحيث يقدم الإعانات لمن لا عمل له، أو لمن غير قادر على العمل، أو لذوي الاحتياجات الخاصة، وبهذه الحالة نطبق اقتصاد السوق الاجتماعي.

اقتصاد السوق الاجتماعي مطبق في أغلب دول العالم، لأنه لا توجد دولة في العالم إلا وتقدم للفقراء والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة مساعدات كي يدخلوا إلى الدورة الاقتصادية، لأنه كلما خرج أفراد من الدورة الاقتصادية زاد الضغط على الاقتصاد الوطني، بينما إذا دخل الأفراد إلى الاقتصاد الوطني وينفقون فيه، فينمو الاقتصاد ويتطور بشكل مستمر.

مراعاة حالة الاقتصاد السوري

ولفت كنعان إلى أن الأنظمة والقوانين التي سيعمل عليها مجلس الشعب، يجب أن تراعي حالة الاقتصاد السوري الخاصة، التي هي الخروج من الأزمة وإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتأمين موارد أو الانطلاق من الموارد المحلية بالإصلاح التدريجي للخدمات العامة من الصحة والتعليم والرياضة والنظافة وغيرها، أو إصلاح مشروعات البنية التحتية من كهرباء ومياه واتصالات، لأنها مشروعات ضرورية جداً لاستمرار الحياة، لأنه في حال كانت هذه المشروعات متخلفة أو لا تتناسب مع الظروف الراهنة فسنلاحظ أن أعداد الهجرة تزداد، وهذا ما يعانيه الاقتصاد السوري وخروج الكوادر والكفاءات وذلك بسبب مشروعات البنية التحتية وتردي مستوى الخدمات.

قوانين أساسية

وعن أهم القوانين التي من الأفضل العمل عليها، وفقا لكنعان، هي تلك التي تراعي الشأن الاقتصادي، أو قانون محاربة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار والمستثمر الحقيقي، وحرية الاستيراد للمصدرين والمستوردين حتى يؤمنوا المواد الأولية للصناعة الوطنية.. وأيضاً قوانين تشجع التصدير، وتقديم إعانات للمصدرين كما هي الحال في دول أخرى، إضافة إلى قوانين الإعفاءات الضريبية للمنشآت الجديدة، والقوانين المالية (قانون الضرائب- قانون ضريبة القيمة المضافة- قانون التمويل وتشجيع المصارف على إقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون تحرير سعر الصرف، وإلغاء كل القيود على حركة الأموال الداخلة والخارجة، وقوانين تشجيع الشركات المساهمة وزيادة عددها لكون سورية تمتلك سابقاً ١٢٠ شركة مساهمة، وأيضاً قوانين تحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي كما هو حاصل في الدول الأخرى، والتوقف عن دعم السلع من خلال تخفيض أسعارها، وقانون الأجور بتحديد الحد الأدنى الضروري اجتماعياً، مقارنة مع السلة الغذائية الضرورية لكل أسرة، وهنا ننطلق من صندوق النقد الدولي الذي حدد الحد الأدنى للأجور الشهرية في سورية بمليونين ومئة ألف ليرة سورية.

وأيضاً الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية ووضع عدد من التشريعات التي تساعد على هذا الانتساب، لأن ذلك يخفض الأسعار على المستهلكين ويحد من حالات الاحتكار، وضرورة تشكيل لجان حكومية ولجان خبراء.

"يجب العمل على إعادة صياغة القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي معاً والعمل على تطويرها"

"القوانين الاقتصادية تحتاج إلى إعادة صياغة لتتناسب مع القوانين الدولية ولذلك يجب أن ننطلق من اعتماد السوق الاجتماعي"

الدستور السوري أعطى مجلس الشعب دوراً مهماً.. لكنه لم يفعّل!!

■ تشرين- هناء غانم

"علينا أن ننطلق دائما من السياسات وليس من الخطة ولا من الإجراء، السياسات والرؤى.. هي أهم شيء نركز عليه في علاقتنا مع السلطة التنفيذية"، هذه العبارات كانت رسالة من السيد الرئيس بشار الأسد لأعضاء مجلس الشعب في خطابه الأخير، بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع للمجلس، مؤكدا لهم أنه لا يجوز إقرار السياسات التي تقترحها السلطة التنفيذية قبل البحث مع مسؤوليها بتوفر الأدوات الضرورية لتنفيذها لأن ذلك يؤدي لهدر الوقت في انتظار نتائج لن تأتي.. انطلاقا من هنا يجب على مجلس الشعب أن يبدأ بمراجعة شاملة لكافة السياسات التي تحكم وتضبط عمله.. كيف يجب أن تكون خطة عمل المجلس الجديد.. وما الخطوات

وما خطة العمل المطلوبة منه، فهو يُعدّ من أهم السلطات حسب الدستور، والتي يجب أن تأخذ دورها وفرصتها.

نظام الضوابط والتوازنات

عضو لجنة الحسابات والموازنة في مجلس الشعب؟ سابقاً محمد زهير تيناوي، أكد لـ?تشرين؟ أن الرقابة طبعاً هي إحدى الوظائف الأساسية للسلطة التشريعية، وهدفها يتمثل في مساءلة الحكومة نيابة عن الشعب وهي جزء حيوي من نظام الضوابط والتوازنات الذي يمنع أي أحد في السلطة التنفيذية من ممارسة السلطة المطلقة في ظل النظام العام.

و وفق الدستور والنظام الداخلي للمجلس(حسب تيناوي)، تتمتع السلطة النشريعية بحق ممارسة الرقابة البرلمانية بمختلف الوسائل المحددة قانوناً كما يجب أن يتجلى ذلك طبعاً بالتعاون والتكامل بين الاختصاصات المختلفة للسلطات التنفيذية والتشريعية واختصاصاتها، بحيث تعدّ رقابة مجلس الشعب من أهم المهام وفق ما أقره الدستور الذي أعطاها الأولوية في مساءلة الحكومة ومتابعة أدائها وأعمالها في كافة المجالات.

لذلك قبل أن تبادر الحكومة بوضع سياستها وبرنامج عملها السنوي، يضيف تيناوي، يجب أن يكون مجلس الشعب على اطلاع بالإستراتيجية والخطوط العريضة لسياسة الحكومة، كما يجب أن يكون للمجلس دور فاعل من خلال اللجان المختصة فيه، حتى تكون مطالب الشعب محققة، بحيث يكون المجلس على علم ودراية، بمشاركة فاعلة من قبل أعضائه في رسم الإستراتيجيات والسياسات.

وبيّن تيناوي، أن ما كان يحدث أن الحكومة كانت تقوم بإعداد برنامجها السنوي في بداية الدور التشريعي وعرضه على أعضاء مجلس الشعب، وتتم مناقشته لساعات طويلة علماً أن ذلك غير كاف على الاطلاق، ومن ثم لا يصوت عليه، وإنما يعدّ هذا البرنامج الذي أعدته الحكومة بعيداً عن مجلس الشعب هو البرنامج الذي سيتم تنفيذه على مدار العام، مع الإشارة إلى أن المناقشات تكون محددة بالوقت والدقيقة للأعضاء الراغبين في التعليق والمداخلة على البيان الحكومي، ومن ثم تعود الحكومة وترد على الأعضاء ممثلة برئيسها، وتنتهي الجلسة ومن ثم تخرج الحكومة وتكون قد أقرت برنامجها، من دون مناقشة وأي تعديل، ولا تقدم أي إجابة واضحة وشافية على الكثير من الاستفسارات والتساؤلات المقترحة..

> **في السابق كان يعدّ البرنامج الذي أعدته الحكومة بعيداً عن مجلس الشعب هو البرنامج الذي سيتم تنفيذه على مدار العام**

في السابق كان يعدّ البرنامج الذي أعدته الحكومة بعيداً عن مجلس الشعب هو البرنامج الذي سيتم تنفيذه على مدار العام

البرنامج المالي

هذا بخصوص البرنامج السنوي للحكومة أما البرنامج المالي الذي يتعلق بالموازنة، يردف تنياوي، تقوم وزارة المالية من خلال مديرية الموازنة لديها بالتنسيق مع الوزارات الأخرى وهيئة تخطيط الدولة بإعداد مشروع الموازنة السنوية العامة للدولة قبل نهاية العام، حيث يتم إعداد الموازنة من خلال الواردات التي تقدرها للعام القادم وللموازنة شقان: جارٍ، واستثماري، ويتم إقرارها في وزارة المالية ومن ثم ترسل إلى مجلس الشعب لعرضها والتصديق عليها وإقرارها.

ويضيف تيناوي: طبعاً مجلس الشعب يقوم بدراسة بنود الموازنة سواء التي تتعلق بالإنفاق أو الواردات من خلال اللجنة المختصة، وهي لجنة الموازنة والحسابات ويتم استعرضها ومناقشتها (الأرقام)، مع كل وزارة على حدة.

وبالتأكيد هناك فوراق كثيرة بين ما يقدم، وما هو مطلوب وما هو متاح، مشيراً إلى أن هذه الاعتمادات التي ترصد للوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات غير كافية لكن في ظل الأوضاع الحالية، و واردات الدولة المنخفضة يتم إقرار تلك الاعتمادات والرقم النهائي للموازنة من دون أي تعديل، أيضاً بعد مناقشة تستمر لمدة أكثر من ٢٠ يوماً، وبالنتيجة تقر الأرقام كما وردت من وزارة المالية بلا أي تعديل أو تدخل من قبل لجنة الموازنة في مجلس الشعب، ومن ثم ترسل لجنة الموازنة هذه الاعتمادات والأرقام التي تعود للعام المقبل إلى المجلس ويتم عرضها تحت القبة، وتناقش من قبل أعضاء المجلس بجلسة واحدة ويتم إقرارها ومن ثم تصدر بمرسوم ويتم العمل بموجبها.

الاعتمادات التي ترصد للوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات غير كافية لكن في ظل الأوضاع الحالية، و واردات الدولة المنخفضة يتم إقرارها والرقم النهائي للموازنة من دون أي تعديل

قطع الحسابات

وتحدث تيناوي عن موضوع قطع الحسابات، التي تعود لأعوام سابقة، حيث يتم عرضه بعد أن يرد إلى الجهات المركزية للرقابة المالية عبر وزارة المالية، على لجنة الموازنة ومع ذلك تتم الموافقة عليه.. يعني هو عملية تصديق على ما تم إنفاقه وصرفه بالنسبة للجهات الحكومية في الأعوام السابقة، و اعتبره تيناوي ?تحصيل حاصل؟، فحتى لو كانت هناك بعض الثغرات أو بعض الأخطاء أو بعض الملاحظات، فالأمور انتهت والسنوات انتهت وتم التصديق عليها وقطعت هذه الحسابات.

لم يأخذ دوره كاملاً

وأشار تيناوي، إلى أن المجلس لم يأخذ

تتمة الصفحة التالية ←

> **على مجلس الشعب اتخاذه ضمن خطته القادمة، لأن دوره ليس محاباة الحكومة ولا الإشادة بإنجازاتها وإيجابياتها**

المجلس لم يأخذ دوره بالكامل سواء في مناقشة مشاريع القوانين الجديدة التي ترسل من الحكومة أو مشاريع التعديل لبعض من القوانين إلّا في حيز ضيق جداً

دوره بالكامل سواء في مناقشة مشاريع القوانين الجديدة التي ترسل من الحكومة أو مشاريع التعديل لبعض من القوانين إلّا في حيز ضيق جداً للخطط التي ترسمها الحكومة، سواء خططها السنوية أو برامج عملها أو في ما يتعلق بالسياسات المالية والموازنات وموضوع الحسابات، فهو لم يأخذ دوره كاملاً، وكافة المناقشات التي كانت تتم هي تصديق لما تم إعداده من قبل السلطة التنفيذية..

تيناوي قال: ما كان يحدث غير ذلك [illegible] الحكومة تقوم بإعداد برنامجها السنوي في بداية الدور التشريعي وتقوم بعرضه على أعضاء مجلس الشعب وتتم مناقشته لساعات طويلة //علماً أنه غير كاف على الإطلاق//

و يعدّ البرنامج الذي أعدته الحكومة بعيداً عن مجلس الشعب هو البرنامج الذي سيتم تنفيذه على مدار العام دون حتى التصويت عليه من قبل أعضاء المجلس ..

مع الإشارة إلى الحكومة تقوم بتحديد المناقشات بدقائق محددة للأعضاء الراغبين بالتعلق والمداخلة على البيان الحكومي ومن ثم تعود الحكومة وترد على الأعضاء ممثلة برئيسها وتنتهي الجلسة ومن ثم تخرج الحكومة وتكون قد أقرت برنامجها من دون مناقشة أو أي تعديل ولا حتى تقدم أي إجابة واضحة وشافية على الكثير من الاستفسارات والتساؤلات المقترحة من قبل الأعضاء.

خلل في العلاقة

تيناوي يرى أن ما جاء به السيد الرئيس، خلال خطابه يجب أن يطبق وما لا شك فيه، أنه أشار إلى هذا الخلل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مؤكداً أنه على مجلس الشعب أن يأخذ دوره كما ورد في الدستور، ويجب أن يأخذ نواب الشعب، دورهم كاملاً في المناقشة وفي الإعداد وفي الرقابة ومتابعة الأداء، هذه كلها تساعد وتسهل عمل الحكومة الحقيقة في الإضاءة والإشارة للأسلوب الذي سيتم فيه تنفيذ هذه الخطط وأعمال المشاريع التي ترصد الاعتمادات لها.

وأشار تيناوي إلى أن الرقابة البرلمانية يجب أن يقوم بها أعضاء مجلس الشعب، وأن تحتل موقعاً بارزاً وهاماً، وهي بحق الوظيفة الأكثر شهرة في أعضاء البرلمانات في الوقت الراهن، ولا شك في أن الدور الرقابي لمجلس الشعب يكاد يتداخل مع اختصاصاته الأخرى التشريعية والمالية والخدمية والاقتصادية في جوانب كثيرة، من حيث أنّ مداولات أعضاء المجلس في جلساتهم العامة ومناقشاتهم في اجتماعات اللجان العديدة واللجان الاختصاصية، حيث يتم تبادل الرؤى والمحاورات ضمن اجتماع اللجان الاختصاصية أو عند مناقشة مشاريع القوانين، بحضور الأعضاء والوزير المختص والطاقم الفني الذي سيناقش الموضوع المرسل أو مشروع القانون..

دور الإعلام

وركز تيناوي على دور الإعلام في تسليط الضوء على أداء ومناقشات أعضاء مجلس الشعب وعلى المناقشات التي تتم سواء مع الحكومة، أو غيرها، مشيراً إلى أن مطالب الأعضاء هي مطالب عامة تتعلق بموضوع الغلاء و تحسين الوضع المعيشي، إضافة لموضع الطاقة والرواتب والأجور، لذلك طالب تيناوي بأن يتم نقل جلسات المجلس على الهواء مباشرة وأن يأخذ الإعلام دوره كما يجب جنباً إلى جنب مع أعضاء المجلس..

الدور الحقيقي

كذلك أشار تيناوي إلى أنّ لمجلس الشعب دوراً مهماً جداً، وقد حدده الدستور بشكل واضح في باب مستقل، وجاء النظام الداخلي للمجلس ليؤكد على ما ورد في الدستور بأن مجلس الشعب هو السلطة التشريعية ومهمتها سن القوانين وإعداد مشاريع قوانين جديدة، لافتاً إلى أنه حتى الآن ليس هناك أي مبادرة من قبل المجلس للإعداد أو سن مشاريع قوانين جديدة يراها ضرورية خاصة في الظروف الراهنة، موضحاً أن معظم القوانين تأتي من قبل الحكومة و وزاراتها، سواء قوانين جديدة أو تعديل لبعضها، مبيناً أن المجلس يناقشها ويقرها وهنا تنتهي مهمته، لافتاً إلى أنّ هذا الدور من وجهة نظره ثانوي، ويجب على المجلس أن يأخذ دوره الحقيقي من خلال ملامسته للواقع المعيشي والاقتصادي والمالي، بأن يبادر بإعداد مشاريع قوانين وعرضها على اللجان المختصة بالمجلس ومناقشتها تحت القبة ورفعها إلى السلطات العليا لإقرارها.

خطة لمراقبة عمل الحكومة

مؤكداً أنّ هذا دور مهم يجب على مجلس الشعب اتخاذه ضمن خطته القادمة، لأن دوره ليس محاباة الحكومة ولا الإشادة بإنجازاتها وإيجابياتها، لأنه من الطبيعي أن تقوم الحكومة بدورها وتنجز خطتها وأعمالها، وهذه مهمة الإعلام وغيرها من الجهات، وليس مهمة مجلس الشعب، بل يجب على المجلس أن يضع خطة لمراقبة عمل الحكومة بشكل دقيق ومفصل سواء على الصعيد الخدمي أو المالي أو الاقتصادي، وتنفيذ المشاريع سواء الاستثمارية أو غيرها والأهم وضع آليه لمعالجة ومكافحة الفساد الذي بات ينخر في كافة المفاصل.

والأهم وضع خطة لمعالجة هموم ومطالب المواطن، وبشكل خاص ما يتعلق منها بالوضع المعيشي، إذ يعدّ هذا من أولى أولويات عمل وأداء أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم من قبل أفراد الشعب، وكذلك معالجة أوضاع المتقاعدين سواء المدنيين أم العسكريين، الذين لا تكترث الحكومة ولا مجلس الشعب بهم رغم سني الخدمة.. والنتيجة راتب تقاعدي لا يكفي ثمن دواء لأمراضه المزمنة..

تيناوي أكد ضرورة الوقوف عند هذه القضايا لأن المتقاعد يجب أن يحصل على تأمين صحي كامل وراتب مجزٍ يكفيه.. كما يجب على المجلس ونوابه الاهتمام بهذه الشريحة ووضع خطة طموحة لمعالجة أوضاعها وغيرها..

يجب على المجلس أن يأخذ دوره الحقيقي من خلال ملامسته للواقع المعيشي والاقتصادي والمالي بأن يبادر بإعداد مشاريع قوانين وعرضها على اللجان المختصة بالمجلس ومناقشتها تحت القبة ورفعها إلى السلطات العليا لإقرارها

الاعتمادات التي ترصد للوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات غير كافية لكن في ظل الأوضاع الحالية، وواردات الدولة المنخفضة يتم إقرارها والرقم النهائي للموازنة من دون أي تعديل

منح «الضابطة» الصلاحيات العدلية كاملة..

ثابت: المرسوم التشريعي ٢٦ خطوة إضافية نحو حماية الثروة الحراجية

■ تشرين - رشا عيسى

أكد المدير العام للحراج في وزارة الزراعة الدكتور علي ثابت لـ(تشرين) أن المرسوم التشريعي رقم (٢٦) القاضي بتحديد مهام وعمل عناصر الضابطة الحراجية قد منح الضابطة الحراجية كامل الصلاحيات العدلية ونظم عملها بما يضمن حماية الثروة الحراجية من التعديات، متضمناً زيادة تعويض طبيعة العمل لأفراد الضابطة الحراجية لتصبح ٥٠ ٪ من الأجر.

و بيّن ثابت أن المرسوم التشريعي يأتي استكمالاً للجهود في سبيل الحماية والمحافظة على الثروة الحراجية في حراج الدولة والحراج الخاصة، وقمع كافة أنواع المخالفات والتعديات عليها، وخاصة بعد صدور قانون الحراج رقم ٣٩ لعام ٢٠٢٣، وانسجاماً معه وتذليلاً لكافة المعوقات والصعوبات التي واجهت تطبيق القانون القديم.

وأشار إلى أنّ أهمية المرسوم الجديد تأتي من كونه الأداة التنفيذية لتطبيق أحكام قانون الحراج الجديد، وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق الحماية الأمثل للثروة الحراجية وتعزيز دورها في حماية البيئة والإنسان على حدٍّ سواء.

و تضمن المرسوم وفقًا لثابت توضيح وتسهيل وتبسيط إجراءات وآلية عمل الضابطة الحراجية وتحديد مهامها وحقوقها وواجباتها بشكل مفصل في خدمة الحراج وإدارتها وتنميتها بالمشاركة مع المجتمع المحلي، إضافة إلى تعديل شروط إسناد المهام لكل عنصر من عناصر الضابطة الحراجية بما يتوافق مع طبيعة عملها والدرجة العلمية المطلوبة لشغل كل مهمة وعدد سنوات الخبرة وتنظيم تسليح عناصر الضابطة الحراجية بما يتوافق وطبيعية العمل الموكل إليهم، وتشكيل المخافر والمحارس الحراجية وتحديد ملاكها العددي ما يساعد في عمل الضابطة وتنظيم دوامها وطريقة التعامل مع المخالفين وتطبيق العقوبات الواردة في قانون الحراج.

وكان السيد الرئيس بشار الأسد أصدر المرسوم التشريعي رقم (٢٦) القاضي بتحديد مهام وعمل عناصر الضابطة الحراجية في المحافظة على الثروة الحراجية.

ويهدف المرسوم إلى حماية وإدارة وتنمية الحراج الطبيعية والاصطناعية، من خلال توضيح وتسهيل إجراءات وآلية عمل الضابطة الحراجية وتحديد مهامها وحقوقها وواجباتها، إضافة إلى تشكيل المخافر والمحارس الحراجية، بما يساعد في عمل الضابطة وتنظيم دوامها وطريقة التعامل مع المخالفين.

مليون شجرة وأكثر من ٢٦ ألف طن متوقعة..

تقديرات بتحسن إنتاج محصول الرمان في درعا

■ تشرين - عمار الصبح

شهدت زراعة الرمان في محافظة درعا توسعاً ملحوظاً خلال الموسم الحالي، حيث تجاوز عدد الأشجار المزروعة مليون شجرة، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بالمحصول نظراً لمزاياه النسبية وما حققه من جدوى اقتصادية خلال المواسم الماضية، وخصوصاً لجهة نجاح فرص تصديره إلى الأسواق الخارجية.

ووفقاً لأرقام مديرية الزراعة بدرعا، فإن العدد الإجمالي لأشجار الرمان المزروعة في المحافظة تجاوز مليوناً و٣٨ ألف شجرة، منها أكثر من ٨٣٠ ألف شجرة مثمرة، وهي مزروعة على مساحة ١٧٣٠ هكتاراً، مقارنة مع ١٠٢١ هكتاراً في الموسم الماضي.

وأوضح رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية الزراعة المهندس وائل الأحمد أن تقديرات إنتاج المحافظة من محصول الرمان لهذا الموسم تتجاوز ٢٦٥٠٠ طن، مقارنة مع ٢١٥٠٠ طن في الموسم الماضي، أي بزيادة قدرها خمسة آلاف طن، لافتاً إلى أنّ الرمان يزرع في أغلب مناطق المحافظة بشكل مروي أو بعل، وتتركز زراعته في المنطقة الغربية من المحافظة في منطقة الاستقرار الثانية بالمزيريب وزيزون وتل شهاب والعجمي وجلين وداعل وغيرها، وتتمتع زراعته بريعية اقتصادية ومردود وفير.

ويستعد مزارعو الرمان في المحافظة لموسم قطاف المحصول الذي يبدأ من الشهر القادم، حيث من المتوقع أن يتفاوت الإنتاج بين منطقة وأخرى حسب المحصول إن كان مروياً أو بعلاً، وبالمجمل يصل إنتاج الشجرة الواحدة إلى أكثر من ٣٥ كيلو غراماً، وبات المحصول يشكل مصدر رزق للعديد من المزارعين الذين استعاضوا به عن زراعات كثيرة تقليدية كالعنب، وذلك بفضل إنتاجيته العالية وتكاليف زراعته الأقل تكلفة من غيرها.

واتجهت الأنظار إلى زراعة الرمان في درعا خلال السنوات الماضية بفضل ما حققه من مزايا تصديرية رفعت من رصيده في الأسواق الخارجية، فضلاً عن قابليته للتخزين، ما جعله في صدارة المحاصيل التي يتم استجرارها من قبل منشآت الخزن والتبريد المنتشرة في المحافظة، والتي يقدر عددها بحوالي ١٨٠ منشأة، وتشير الأرقام إلى أنّ محافظة درعا باتت تحتل موقع الصدارة بإنتاج الرمان بين المحافظات، إذ يصل إنتاجها إلى قرابة ٣٠٪ من الإنتاج الإجمالي المقدر بحوالي ٩٠ ألف طن.

وبالتوازي مع التوسع بزراعة المحصول لأسباب تتعلق بشكل أساسي بوجود فرص كبيرة لتصديره إلى الأسواق العربية والعالمية، دعا متخصصون بالشأن الزراعي إلى ضرورة التركيز على زراعة وإنتاج الأنواع المرغوبة في الأسواق الخارجية، وخاصة من حيث الحجم والشكل واللون والمذاق ليناسب ذوق المستهلكين في الدول المجاورة، وهذا ما يتطلب، حسب تأكيدهم، وضع خريطة متكاملة، توضح حجم الاستهلاك المحلي والأنواع المعتمدة للتصدير وفق متطلبات المستهلكين ورغباتهم في الأسواق الخارجية.

مليارا ليرة لتأهيل قسم الإسعاف في مستشفى أباظة في القنيطرة

■ تشرين - محمد الحُسَين

اطلع محافظ القنيطرة المهندس معتز أبو النصر جمران على سير العمل في مشروع تأهيل قسم الإسعاف في مستشفى الشهيد ممدوح أباظة بمحافظة القنيطرة، والذي يتم تنفيذه عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP).

وعاينَ المحافظ نوعية الأعمال المنفذة، واستفسر عن نسب التنفيذ، مؤكداً خلال جولته على الالتزام والتقيد بالمواصفات الفنية المحددة وجودة التنفيذ، ورفع وتيرة العمل والإسراع في التنفيذ ضمن المدد الزمنية المحددة، لأهمية قسم الإسعاف، وإعادة وضعه بالخدمة.

كما وجّه شكره لمنظمة (UNDP) لما تنفذه من مشاريع على أرض المحافظة، مثنياً على الإشراف الفني والإداري للمنظمة.

وقد بلغت نسبة التنفيذ حوالي ٤٠٪، وتبلغ التكلفة الإجمالية ملياري ليرة.

يُشار أن مستشفى أباظة هو الوحيد على أرض محافظة القنيطرة، ويستقبل المواطنين من الريف الغربي لمحافظتي ريف دمشق ودرعا.

منتخبنا الناشئ تُوِّج بلقب غرب آسيا

■ تشرين

تمكن منتخبنا الوطني للناشئين بكرة القدم من التتويج بلقب بطولة غرب آسيا في نسختها الـ١١، عقب فوزه على نظيره السعودي بركلات الترجيح ١٠-٩، بعد انتهاء الوقت الأصلي للمباراة النهائية بالتعادل الإيجابي بهدفين لمثلهما في اللقاء الذي جمعهما على ملعب الأمير محمد في مدينة الزرقاء الأردنية.

افتتح ناشئونا التسجيل مبكراً عبر عبد الرحمن ديناوي في الدقيقة الخامسة، قبل أن يحرز المنتخب السعودي هدف التعادل عبر مشعل الداوود في الدقيقة الـ٢٤.

وعاد ديناوي وسجل هدف التقدم مجدداً لـ؟نسور قاسيون؟ في الشوط الثاني، لكن المنتخب السعودي أدرك التعادل مجدداً في الدقيقة الـ٨٩ عبر اللاعب مختار برناوي.

وانتهى الوقت الأصلي للمباراة بالتعادل بنتيجة ٢-٢، ليحتكم اللقاء إلى ركلات الترجيح التي حسمها منتخبنا بنتيجة ١٠ـ٩ بعد تألق حارس المرمى هادي إسماعيل الذي تمكن من صد الركلة العاشرة، ويتوج باللقب للمرة الثانية في تاريخه.

مدرب منتخبنا فراس معسعس أكد لـ؟تشرين؟ أن اللقاء كان صعباً على لاعبينا الذين خاضوا لقاءهم الرابع خلال سبعة أيام, لكن الأمور سارت حسب ما خططنا لها, فلاعبونا نفذوا التعليمات وكانوا على قدر الثقة الملقاة على عاتقهم, وهذه نقطة بداية الانطلاق بقوة نحو التصفيات الآسيوية القادمة.

نجلة عماد لفتة.. النخلة الشامخة تنال ذهب باريس

■ تشرين-د.رحيم هادي الشمخي

نجلة عماد لفتة، امرأة عراقية عربية استطاعت أن تحقق طموح وطنها العراق وأمتها العربية بمشاركتها في أولمبياد باريس العالمية ٢٠٢٤ رغم إعاقتها، فقد حققت الفوز الساحق وأحرزت ذهبية تنس الطاولة «البارلمبي»، محققة بذلك المركز الأول عراقياً وآسيوياً وعالمياً في أولمبياد باريس.

وقصة نجاح هذه البطلة رغم معاناتها من الإعاقة أنها أصرّت على الصمود لتصنع النصر، وتحقق بعضاً من أحلامها في أولمبياد باريس رغم الصعوبات التي واجهتها في سلّم حياتها إثر انفجار تعرضت له في سيارة والدها نتيجة عمل إرهابي وهي بعمر ٣ سنوات، فقدت خلاله اليد اليمنى والساقين، فقد عضّت على جراحها لتتحدى كل الصعوبات التي مرّت بها، لتكون بطلة زمانها من دون مقابل، ولتصنع مجداً عراقياً عربياً في لعبة التنس وتفوز عالمياً.

تبلغ نجلة من العمر ١٩ عاماً، حيث ولدت عام ٢٠٠٤ في محافظة ديالى في العراق، وقد تم تتويجها في نهائي أولمبياد باريس ٢٠٢٤ ضمن دورة الألعاب «البارلمبية» في كرة الطاولة «التنس» وحصدت الذهب رغم إعاقتها التي لم تمنعها من صنع مجدها الرياضي، وبذلك أضافت هذه البطلة للرياضة العربية انتصاراً في أكبر الساحات العالمية ومنها أولمبياد باريس، عندما استطاعت بذكائها الخارق وفكرها الثاقب أن تتغلب على منافستها الأوكرانية (مريان) المصنّفة عالمياً في تنس الطاولة في المباراة النهائية، لتحصد أولى الميداليات الذهبية للعراق والعرب وترفع اسم العرب عالمياً في قلب ساحات باريس.

نادي نوى بطلاً لكأس محافظة درعا الكروي

■ تشرين- هيثم العلي

بجدارة واستحقاق ظفر نادي نوى للرجال بلقب بطولة كأس محافظة درعا في كرة القدم بعد فوزه على فريق الصنمين في المباراة النهائية بنتيجة هدفين مقابل هدف واحد في المباراة التي أقيمت على أرض ملعب العشب الصناعي.

البطولة استمرت لمدة شهر وبمشاركة معظم أندية المحافظة الممارسة للعبة, وبهذا اللقب يؤكد نادي نوى الذي أعاد ترتيب بيته الداخلي واهتم بلعبة كرة القدم علو كعبه وبأنه مدرسة مهمة قادمة في لعبة كرة القدم .

حضر المباراة وتوج فريق الصنمين بكأس البطولة الرفيق خالد قناة رئيس مكتب الشباب والرياضة في فرع الحزب و عبد العزيز الجهماني نائب محافظ درعا واكمال العبد الله عضو المكتب التنفيذي ومستشار المحافظ عبدو خشارفة .

نائب محافظ درعا عبد العزيز الجهماني قال لـ؟تشرين؟: نادي نوى استطاع الفوز في كل مبارياته وتحقيق كأس المحافظة، لأنه يملك مجموعة مميزة، ولديه مواهب وإمكانات مهمة، واستطاع تحقيق هذه النتائج من خلال تجاوب اللاعبين والالتزام بالتدريب والتركيز على مهارات كرة القدم الأساسية وتنفيذ توجيهات المدرب التي أثمرت في النهاية تحقيق لقب المحافظة.

تخريج دفعة من البراعم والأشبال في مدرسة نادي الجزيرة الكروية في الحسكة

■ تشرين - خليل اقطيني

احتفل نادي الجزيرة الرياضي في الحسكة بتخريج دفعة من البراعم والأشبال في مدرسة النادي الكروية.

وذكر رئيس النادي مصطفى شاكردي أن هذه الدفعة ضمت ١٦٠ لاعباً من عمر ٦ سنوات حتى ١٢ سنة.

مبيناً أن إنشاء هذه المدرسة كان مبنياً على أسس علمية سليمة، منطلقاً من إستراتيجية واضحة وبنية تحتية مناسبة، لتحقيق رؤية النادي المتمثلة بتحويل الموهوبين من اللاعبين الصغار، إلى لاعبين ناضجين، وذلك بخلق ثقافة رياضية شاملة لديهم. وصولاً إلى الرسالة النبيلة المتمثلة بنشر لعبة كرة القدم على نطاق واسع في المجتمع، بحيث تصبح ثقافة عامة تبدأ برعاية الناشئين والمواهب الواعدة.

وأوضح شاكردي أن نادي الجزيرة وضع لمدرسته الكروية جملة من الأهداف، أبرزها رفع مستوى الأداء الرياضي، من خلال خلق بيئة تعليمية ورياضية، توفر العلوم الرياضية والتدريب والرعاية والدعم بطريقة علمية صحيحة. واكتشاف وتطوير مهارات الأطفال الكروية، وتحفيزهم للإبداع، وللاستمتاع بممارسة رياضة كرة القدم. إضافة إلى توفير الأجواء المناسبة لقضاء الأطفال أوقات الفراغ لديهم بشكل مثمر. والعمل على تعميق الوعي عند منتسبي المدرسة ورفع مستوياتهم وتفجير طاقاتهم الكروية. واستقطاب المواهب والاهتمام بها والعمل على تنميتها والاستفادة منها. وإنشاء جيل كرة قدم مبني على أسس رياضية صحيحة.

متحدثاً عن أهداف أخرى لا تقل أهمية عن الأهداف الرياضية السابقة تسعى المدرسة لتحقيقها. على رأسها إبعاد الأطفال المنتسبين للمدرسة عن ممارسة العادات السيئة. وتثقيفهم وتوعيتهم بما يعود بالنفع والفائدة عليهم وعلى المجتمع. وغرس قيم الانتماء عندهم وتحفيزهم والأخذ بأيديهم وإبعادهم عن مواطن الشبهات. إلى جانب خلق أجواء من التوافق والانسجام بينهم، والقضاء على الفوارق الاجتماعية فيما بينهم.

وأكد شاكردي أنّ هذه الأهداف يتم تحقيقها من خلال إستراتجية عمل محكمة للمدرسة. فالبرنامج التدريبي يهتم بتنمية وتطوير الجوانب المهارية، والبدنية، والتكتيكية، والنفسية، إذ يجري تنفيذ البرنامج وفقاً لأعمار الاطفال، ووضع برنامج تدريبي منفصل لكل فئة عمرية.

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٤٢٣٧
مؤسسة الوحدة

14

الخميس ٩ ربيع الأول ١٤٤٦ هـ ١٢ أيلول ٢٠٢٤ م

tishreen.news.sy

البدء بترميم سوق الزرب القريب من قلعة حلب

■ تشرين- رحاب الإبراهيم

بعد افتتاح الأسواق الأربعة في مدينة حلب القديمة، باشرت الجهات المعنية فوراً بإعادة تأهيل هذه المدينة التاريخية في ترميم سوق الزرب الواقع قرب قلعة حلب، على نحو يسهم في تنشيط الحركة السياحية والتجارية، عند إنجاز عمليات تأهيله في استكمال ترميم كامل المحور المستقيم، من باب انطاكيا إلى باب الزرب، باستثناء سوق العطارين، المتضرر بشكل كبير جداً، فأغلب محاله التجارية أصبحت على الأرض، وهذا يستلزم جهداً ووقتاً طويلاً، إضافة إلى تأمين التمويل اللازم.

مدير الآثار والمتاحف في حلب الدكتور صخر علبي، أكد لـ«تشرين» أن أعمال ترميم سوق الزرب بدأت فعلياً، وسيتبعها فوراً ترميم سوق «العبي» القريب منه، وهذا لا شك أنه سيكون له تأثيره الإيجابي على المدينة القديمة تجارياً وسياحياً، لكون هذين السوقين قريبين من قلعة حلب.

ولفت د.علبي إلى أن تفعيل الحركة التجارية في المدينة القديمة، يستلزم اتخاذ جملة من التسهيلات والمحفزات لأصحاب الفعاليات التجارية، الذين لم يستفيدوا من المرسوم ١٣ لأسباب عديدة، لذا هناك مطالبات تمتت مناقشتها مع الجهات المعنية، أبرزها المطالبة بتمديد الاستفادة من المزايا والإعفاءات الكثيرة التي قدمها المرسوم.

وبين د.علبي ضرورة عودة الأهالي في المدينة القديمة إلى مساكنهم، بحيث تعود الحياة الاجتماعية إلى سابق عهدها كما أيام ما قبل الحرب، بحيث تمنح هذه العودة الزبائن والتجار شعوراً بالأمان أكثر، علماً أنه قُدمت قروض للأهالي من أجل تحقيق هذه الغاية بعد افتتاح منارة حلب القديمة، لكن لم تتقدم أي عائلة لأخذ قرض حتى الآن.

تفاصيل على موقع تشرين

ملعقة من خل التفاح تؤدي لفقدان ٨ كيلوغرامات من الوزن

توصلت دراسة حديثة إلى أن خل التفاح يمكن أن يساعد في فقدان الوزن لدى الشباب. ووصل انخفاض الوزن إلى ٨ كيلوغرامات.

وأجرى الدراسة باحثون من جامعة الروح القدس بالكسليك في لبنان، ونشرت في مجلة بي إم جي للتغذية والوقاية والصحة، وكتبت عنها نيوزويك.

ووجد الباحثون أنّ الأشخاص الذين تناولوا كمية صغيرة من خل التفاح يوميا لمدة ١٢ أسبوعاً فقدوا وزناً أكبر من أولئك الذين تناولوا دواء وهمياً.

وشملت الدراسة ١٢٠ مشاركاً لبنانياً، يبلغ متوسط أعمارهم ١٧ عاماً ويتراوح مؤشر كتلة الجسم لديهم بين ٢٧ و٣٤ عاماً، ما يضعهم في فئة زيادة الوزن. بالنسبة لمعظم البالغين، يتراوح مؤشر كتلة الجسم المثالي بين ١٨,٥ و٢٤,٩.

وتم تقسيم المشاركين عشوائياً إلى أربع مجموعات. طلب من ثلاث مجموعات شرب خل التفاح أول شيء في الصباح قبل تناول الطعام لمدة ١٢ أسبوعاً. وشربت المجموعة الأولى ٥ مل (ملعقة شاي) يومياً، والمجموعة الثانية ١٠ مل، والمجموعة الثالثة ١٥ مل (ملعقة طعام).

آفاق

ماذا فعل المجلس؟

■ يسرى المصري

ينظر السوريون اليوم إلى مستقبل سورية عبر إنجاز حراك تطويري يطول مؤسسات الدولة يبدأ من مجلس الشعب.. ورئاسة مجلس الوزراء والقضاء وانتهاء بالوزارات والمؤسسات التابعة لها.. ينظرون بعين الرقيب الرافض لأي تنازل عن مهامه الحقيقية أو الانزلاق في مطب المحاباة والمجاملة لأي سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على حساب مصلحة الوطن والمواطن وحياته المعيشية.

ويطمح السوريون أن يركز المجلس في هذه المرحلة على تصحيح المفاهيم التي تشكل القاعدة الأساسية لعمل هذه المؤسسات الوطنية الرفيعة، والتي بغياب فهمها على المستوى الوطني العام سيبقى السؤال القديم الجديد: ماذا فعل المجلس، وماذا فعلت الحكومة وأين أصبح القضاء ؟ دون جواب، فالحصانة التي يتمتع بها أعضاء هذ السلطات هي وقاية لهم من أي تأثير يعوق مهامهم الدستورية والقانونية، عبر آليات جديدة تعتمد الرقابة الفاعلة المتبادلة وفق مبدأ فصل السلطات. والهدف الإستراتيجي هو سنُّ المزيد من القوانين التي تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للمواطن.

الثقة العامة..هي نقطة القوة لكل نائب بالبرلمان، لكنها في الوقت ذاته هي رصيد سريع النفاد إن لم يغذ بالعمل الدؤوب وبالتواصل المستمر وبالإنجاز والإثمار، فعضو مجلس الشعب يحق له الاستفسار عن آلية العمل ومساءلة المسؤولين المقصرين في أداء الخطة الموضوعة وحجب الثقة عن الوزير المختص في حال التقصير في أداء واجباته وتسببه بهدر المال العام أو تورطه بملفات فساد وغير ذلك

إنّ نجاح الخطط الحكومية وتفعيل القوانين والتشريعات أصبح يعتمد على التواصل مع القواعد الشعبية لإيصال صوتهم إلى الحكومة وهذه هي أنجع الطرق للوصول السريع لتشاركيه أكبر في اتخاذ القرارات والخطط والعمل معاً شعباً وقضاء وحكومة ومجلس شعب في تجاوز المشكلات التي يواجهها السوريون إضافة إلى مراقبة ومتابعة عمل الوزارات وتكثيف الجهود والقدرات في تنفيذ الخطط والبرامج وخصوصا الخدمية منها والتي تمس الحياة اليومية للمواطن السوري.

ولا نريد أن نحمل المجلس ما لا يحتمل، لكن عضو مجلس الشعب مسؤول أمام السوريين، والمطلوب اليوم اعتماد آليات عمل منهجية واضحة تمنع العمل الفردي على حساب المؤسسي، والشخصي على حساب العام، والشعبوي على حساب الوطني، والارتجالي على حساب العلمي المبني على أسس واضحة سببية معللة، ومراقبة تنفيذ كافة الخطط والبرامج والعمل لمصلحة الوطن والمواطن وإذا لم يستطع فإنه يكون غير جدير بثقة الناخبين..

كل الأمم التي تطورت من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق تغيرت لكي تتطور، بعض هذه الدول كانت ظروفها تشبه ظروف سورية، والبعض ظروفها لا تشبه ظروف سورية، فإذا نحن الآن أمام حالة من آلية تفكير معينة هي التي تحتاج إلى تفكير لكي نصل إلى حالة التطوير التي نسعى إليها جميعاً.

وثمة أسئلة كثيرة تحتاج أن نناقشها في مجلس الشعب ورئاسة الحكومة وفي سورية بشكل عام.

تشرين مؤسسة الوحدة

المدير العام
أمجد عيسى

رئيس التحرير
ناظم عيد

مدير التحرير
يسرى المصري

أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: ■ الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ ■ الإيميل: admin@tishreen.news.sy ■ الفاكس: ٨٨١٧٦١٣